

الأزمات المالية العالمية

لقد تبلور النظام الرأسمالي من خلال تشريعات جديدة للعلاقات الدولية في مؤتمر فيينا في (عام ١٨١٥م) في أعقاب الحروب النابليونية، حيث فتحت تلك التشريعات الباب أمام الدول الاستعمارية لغزو الأسواق العالمية على قاعدة الشراكة في تقاسم النفوذ بين الرأسماليات الأوروبية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الوقت والنظام الرأسمالي موضع تساؤل يتصاعد كلما دخل النظام الرأسمالي في أزمة مالية عالمية.

لقد تنبأ العديد من المفكرين الاقتصاديين والماليين بسقوط الرأسمالية، في حين أن البعض الآخر ذهب إلى القول: بأن النظام الرأسمالي يمتلك من الآليات والوسائل ما تمكنه من تصحيح الاختلالات التي تنتابه، وأنه قادر على تطوير نفسه، في حين أن الآخرين طالبوا بإجراء التسويات التاريخية من خلال حقوق جميع الأطراف (العمال، أصحاب العمل، الدولة)، الأمر الذي شكك في إمكانية حدوثه العديد من المفكرين ومنهم ماركس، فقد رأى أن المساواة بين رب العمل والعمال تجعل الأرباح كلها تذهب إلى رب العمل^(١).

(١) انظر: د. منير الحمش، «الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي»، مجلة =

لقد تميزت الرأسمالية المعاصرة بقدرتها على التكيف والتجدد، وذلك من خلال:

«إدراكها لموضوعية القوانين الاقتصادية للرأسمالية وأخذ فعلها في الحسبان، ومن ثم اكتسبت هذه الرأسمالية قدرة على البقاء»^(١).

وهنا يمكننا القول أن كينز استند إلى هذه الحقيقة في صياغة نظريته العامة في العمالة والنقد، واستطاع من خلالها أن يحقق الازدهار والنمو لأوروبا والولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حتى السبعينات من القرن الماضي (أي حتى ظهور أزمة الركود التضخمي)، حيث عجزت النظرية الكينزية عن مواجهة هذه الأزمة، وبدأت الاتهامات تتجه نحو كينز، وأنه كان السبب في حدوث هذه الأزمة؛ لأنه سمح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهنا انطلقت الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى تقديم الحلول بعد أن اتهمت تدخل الدولة بأنه السبب في حدوث الأزمة، ومع تتابع الأزمات المالية في الاقتصاد الرأسمالي في الثمانينات وما بعدها حصل تطوران مهمان أثرًا في النظام الرأسمالي هما:

١ - التحول التكنولوجي الكبير والانتقال إلى الرأسمالية المعلوماتية.

٢ - تنامي دور الشركات المتعددة الجنسية وتخطيها حدود الدولة السياسية^(٢).

= المستقبل العربي، السنة (٣٢)، العدد ٣٦٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م، (ص ٢٧ - ٢٨).

(١) انظر:، فؤاد مرسي، مصدر سابق، (ص ١٧٥).

(٢) انظر: د. منير الحمش، «الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي»، مصدر سابق، (ص ٢٨ - ٢٩).

وطرح هذا التطور مع تزايد حدة الأزمات مسألة النظام الرأسمالي ومستقبله .

هذا وتوصف الأزمة المالية العالمية بالكرة المتدحرجة على سطح مستوٍ لمنضدة أو سطح صقيل، قد تؤثر فيها العديد من المؤثرات فتدحرج وتسقط من على ذلك السطح من قريب أو بعيد بقوة أو بهدوء ويسر، إنها الأزمة المالية، إنها حادث ليس مرتبطاً بزمان ولا مكان وسماته المفاجأة والمباغثة .

وإذا كان العالم يشهد أزمة كل عقد من السنين، فقد أصبح ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي يشهد أزمات متعددة في العقد الواحد، لقد بدأ العالم يشهد في السنوات الأخيرة أزمات محلية وأخرى إقليمية وعالمية متعاقبة، وبدأت تتبلور أزمات يسيرة وصغيرة وأخرى كبيرة وخطيرة رمت بظلالها على العديد من الاقتصاديات كبيرها وصغيرها، وأصابها بالذعر العديد من الساسة ورجال الأعمال .

إن التنظيم الدولي قد أصبح في الوقت الحاضر يمثل إحدى السمات المهمة للسلطة العالمية، وأن الحاجة للتنظيم لم تظهر بشكل أوضح مما ظهرت عليه في المجال المالي الدولي ولاسيما استجابة للأزمات المالية العالمية .

فبالنسبة للباحثين في مجال العلاقات الدولية، فإن النظم والهيئات التنظيمية الدولية تشير إلى بروز أشكال أو صيغ جديدة للسلطة العالمية، أما بالنسبة إلى الباحثين في مجال القانون الدولي، فإنها تمثل ظهور أشكال أو صيغ جديدة للقانون الدولي .

وفي الواقع أن ما فعلته هذه النظم والهيئات التنظيمية هو عرضها وإبرازها لنقاط الضعف والقصور، وكذلك القيود المفروضة على الافتراض الوستفالي للسيادة الخاص بالاتجاه السائد في القانون الدولي والعلاقات الدولية، أي أن الإقليم يعد العنصر الأساسي لسيادة الدولة، وهي لذلك قد عملت على تشكيل أو صياغة عالم أو مجتمع يحكمه القانون قوامه التفاعل ما بين الدول الموحدة^(١).

وللإحاطة بهذا الموضوع وللتعرف على تأثير العولمة في الأزمات المالية العالمية وتلمس التصور الإسلامي لحدوث الأزمة المالية واستراتيجية الوقاية منها وعلاجها، سيتمحور هذا الفصل على ثلاثة مباحث: يكون الأول مخصصاً لماهية الأزمات المالية العالمية، في حين نتطرق عبر المبحث الثاني إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة، بينما يكون الثالث مكرساً للمنظور الإسلامي لتجنب الأزمات المالية العالمية وعلاجها.

* * *

المبحث الأول

ماهية الأزمات المالية العالمية

تتعرض الاقتصاديات عبر تطورها لأزمات من حين إلى آخر، رغم اختلاف حدتها وظروف حدوثها بحسب بيئة كل دولة تحدث فيها وبحسب ظروفها المؤسسية والهيكلية. هذه الأزمات تؤدي إلى حدوث اضطرابات عنيفة تترك آثارها السلبية على أسواق المال الدولية وما يصاحبها من تدهور

(١) Kanishka jayasuriya العولمة، القانون والتحول في السيادة: نشوء السلطة التنفيذية

العالمية، مركز الأبحاث الآسيوية، جامعة مورديل، أستراليا، ٢٠٠٢م، (ص٧).

وانحطاط في مستويات التبادل التجاري وهبوط في إيرادات التصدير ومعدلات النمو الاقتصادي.

هذا ولقد تسارعت حدة الأزمات المالية مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي أكثر من السنوات السابقة لها، وذلك في خضم عولمة الأسواق المالية والتدفق المفاجئ لرؤوس الأموال. وسنحاول في هذا المبحث إلقاء الضوء على مفهوم الأزمات المالية في المطلب الأول، وأسباب الأزمات المالية العالمية في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسنخصصه لتناول تاريخ الأزمات المالية العالمية.

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها:

سنبحث في تناول مفهوم الأزمات المالية في الفرع الأول، بينما نتناول في الفرع الثاني أبرز أنواع الأزمات المالية.

الفرع الأول: مفهوم الأزمات المالية:

الأزمات المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي^(١)، وهي مؤشر على هشاشة وسوء أداء في النظام المالي لهذا

(١) هنالك ثلاث مدارس أساسية في تفسير الأزمات المالية وهي: مدرسة التوقعات العقلانية التي ترجع أسباب الأزمة إلى عدم تماثل المعلومات لدى الفاعلين على مستوى السوق المالية، مما يؤدي إلى تباين توقعاتهم وبالتالي سلوكياتهم وتوقعاتهم للأسعار. والمدرسة الثانية هي مدرسة عدم الاستقرار المالي التي تركز على عدم عقلانية المتعاملين وسلوك القطيع لديهم، أما المدرسة الثالثة وهي المدرسة الماركسية فهي ترجع الأزمة إلى التناقضات الكامنة ضمن النظام الرأسمالي والنمو الفطيع للرأسمالية المالية. لمزيد من التفصيل انظر د. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد ٤٦ السنة (١٦)، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ٢٠٠٩م، (ص ٨).

البلد أو ذاك، ولا يوجد اتفاق بين الفقهاء على تعريف أو مفهوم محدد للأزمات المالية، وفيما يأتي بعض هذه التعاريف التي أعطاها الفقهاء للأزمة المالية.

فالبعض ومنهم (Kamnskey) عرفها بـ: «إنها التوسع في الائتمان المحلي المصحوب بزيادة الطلب على النقود في ظل أسعار صرف ثابتة، مما يؤدي إلى حدوث مضاربات حادة في العملة المحلية وانخفاض كبير في حجم الاحتياطيات الدولية، وعندها تضطر الحكومات إلى التخلي عن أسعار الصرف الثابتة لعملتها المحلية لعدم قدرتها على الدفاع عنها عند مستوى ثابت.

إن الحفاظ على مستوى سعر صرف ثابت أمر صعب ومكلف، مما يضطر السلطات النقدية إلى رفع سعر الفائدة المحلية بهدف دعم العملة المحلية عند مستوى معين، ويعود رفع أسعار الفائدة المحلية إلى ارتفاع خدمة الدين العام الذي تتحمله الحكومات»^(١).

في حين يعرفها فقيه آخر بأنها: «ذلك الاضطراب أو التوتر المالي الذي يؤدي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار، مما يستدعي تدخل السلطات المختصة لاحتواء تلك الأوضاع، وقد تأخذ الأزمة شكل أزمة مديونية، أو أزمة عملات أو أزمة في المؤسسات المصرفية، وتشمل الأزمة الحالية جميع هذه الأشكال»^(٢).

(١) انظر: د. إسراء سالم داؤود الجرجوسي، «الأزمات المالية العالمية»، قياس ومحاكاة لأزمات مالية في بلدان عربية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م، (ص ٨ - ٩).

(٢) انظر: منير الحمش، «الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة بين التفسير المالي والاقتصادي =

وعرفها (frankela kros) بأنها: «إشارات إلى هبوط في معدل الصرف الرسمي للعملة الوطنية (المحلية) بما لا يقل عن (٢٥٪) وزيادة معدلات التضخم بما لا يقل عن (١٠٪) سنوياً»^(١).

بينما عرفها آخرون بأنها: «مستحقات لرأس المال لم تدفع، أو أن هناك فوائد على المطلوبات الخارجية لم تدفع وهي مستحقة تجاه المقترضين التجاريين (مصارف أو حاملي سندات) وبما يزيد على (٥٪) من القرض القائم التجاري الكلي، ويمكن عدُّ أزمات القروض هذه التي ترتبط بالقروض الخارجية غير المقيدة (sovereign debt) قروضاً غير قابلة للسداد (Defanits)»^(٢).

وبعد استعراض التعاريف المتقدمة يمكننا أن نعرف الأزمة المالية بأنها:

حدث غير متوقع، ولا يمكن التكهّن به يصيب الاقتصاد الكلي بالهشاشة، ويصاحبه انخفاض كبير في قيمة العملة الوطنية والاحتياطات من العملة الأجنبية، وتوسيع كبير في حجم القروض الأجنبية لا يستطيع معه الجهاز المالي للدولة من القيام بمهامه الأساسية.

وإن الأزمات المالية في عصرنا الحاضر قد أصبحت من صفات النظام

= والتحليل السياسي والثقافي»، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، ط ١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م، (ص ٣٥).

(١) Jeffrey frankela & Andrew k.Ros (1996 gurreney grashes in Emerging Markets; AnEmpirical Treatment cvvb.,journal of inter nation Economic, vol 1.4,Novemper.

(٢) Enrica Detragiache & Antonio spilimbergo, (2001), «Grisis and liquidity: Evidence and Iterpretation» international Monetary fund, working papers wp /01/2.

المالي العالمي، خاصة بعد انهيار نظام بريتون وودز أوائل السبعينات عندما قررت الولايات المتحدة إلغاء ربط الدولار بالذهب، وبعد ذلك حدث الانفجار الهائل في أسعار النفط (١٩٧٣ - ١٩٧٤م)، ثم تتالت الأزمات التي وصلت إلى (١٢٤) أزمة خلال الثلاثين سنة الماضية، ومن أشهر هذه الأزمات أزمة المديونية عام (١٩٨٢م)، ثم انهيار بورصة نيويورك عام (١٩٨٧م)، فأزمة النقد الأوربي (١٩٩٢م)، التي تلتها عام (١٩٩٤م) أزمة المكسيك، فالأزمة الآسيوية (١٩٩٧م) التي انتقلت إلى روسيا والبرازيل (١٩٩٨ - ١٩٩٩م)، فأزمة الأرجنتين عام (٢٠٠١م)، إلى أن وصلنا إلى أزمة الرهن العقاري التي بدأت طلائعها عام (٢٠٠٦م) ومازالت مستمرة، حيث تشهد انهيارات البورصات والبنوك والمؤسسات المالية وتهاوي سعر الدولار إزاء العملات الأخرى^(١).

الفرع الثاني: أنواع الأزمات المالية:

هنالك ثلاثة أنواع من الأزمات المالية^(٢) نتناولها بشيء من الإيجاز فيما يأتي:

١ - أزمات العملة:

إن هذا النوع من الأزمات يحدث عندما تتدهور قيمة عملة معينة بدلالة عملة أو عملات مرجعية، ويكون هذا التدهور أكثر من (٢٥٪)، ويتم بناء هذا المؤشر بمزج تغير سعر صرف العملة بتغير مستويات الاحتياطيات

(١) انظر: منير الحمش، مصدر سابق، (ص ٣٥).

(٢) انظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، (ص ٩).

الرسمية ومعدلات الفائدة المفترض فيهما أنهما يعبران عن كثافة دفاع السلطات النقدية عن سعر صرف العملة .

ويمكن تلمس هذه الأزمة من خلال توجيه الأفراد والشركات باتجاه تحويل الموجودات المالية والنقدية بالعملة الوطنية إلى العملة الأجنبية؛ لتجنب الهبوط المتوقع في قيمة العملة الوطنية الذي قد يحدث نتيجة لظهور اختلال على صعيد الاقتصاد الكلي، وفي مثل هذه الحالة تصبح السلطات غير قادرة على الدفاع عن السعر الثابت للعملة الوطنية، مما يجبرها إلى تبني نظم صرف حر^(١).

٢ - أزمة الأسواق المالية:

إن هذا النوع من الأزمات يحدث كنتيجة لما يعرف اقتصادياً بظاهرة «الفقاعات» ذلك أن الفقاعة تتكون عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع سعره، وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت، عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعه فيبدأ سعره بالهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى.

٣ - الأزمات المصرفية:

إن هذا النوع من الأزمات يحدث عندما تكون حجم الأصول غير

(١) انظر: د. سهيل عجمي جميل، «الأزمات المالية»، مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (١٩) العدد (١)، جامعة دمشق، مطابع دار البعث، سوريا، ٢٠٠٣م، (ص ٢٧٩).

الكفوءة الموجودة لدى بنك معين كبيرة جداً، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة عن مختلف الجهات (إعلام، دراسات) على أن هناك مؤشرات زعر (تجميد ودائع، غلق بنوك، ضمان ودائع، وجود مخططات إنقاذ حكومية للبنوك)^(١). وتعرف الأزمة المصرفية بأنها: ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبيات الودائع من البنوك التجارية، وينبع ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية^(٢).

المطلب الثاني: أسباب الأزمات المالية العالمية:

إن تشخيص أسباب الأزمات المالية هو مفتاح العلاج السليم، فتصور الشيء تصوراً سليماً ودقيقاً ومحاييداً وموضوعياً هو جزء من تقديم الحل السليم الموضوعي الرصين. يقول علماء الاقتصاد العالمي، ومنهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس إليه:

«إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم والقواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج وتصوب تصويماً عاجلاً».

ويمكن تلخيص مجموعة من الأسباب التي قادت إلى الأزمة المالية العالمية، ومن أهمها ما يأتي:

١ - يمكن القول أن من أهم الأسباب التي قادت إلى الأزمات المالية العالمية ترجع إلى الفكر الاقتصادي الذي تبناه القائمون على الشأن السياسي والاقتصادي الذي سيطر على خياراتهم وسياساتهم وقراراتهم منذ

(١) Robert Boyer, mario Dehoveet Dominique plihon, lescrises financiers, les rapports duconseil danalyse economique, 50 (paris: ladocumentation francaise, 2004) a,p.15.

(٢) انظر: د. سهيل عجمي جميل، مصدر سابق، (ص٢٨٢).

السبعينيات، وهو الفكر الذي استند إلى بروز اقتصاديات العرض (supply Economics) في مقابل اقتصاديات الطلب (Demand Economics)^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن اقتصاديات الطلب كانت قد ظهرت وهيمنت على الفكر الاقتصادي وعلى السياسات الاقتصادية على أثر أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣م)، حيث انهارت وول ستريت في نيويورك وانهارت بقية القطاعات الاقتصادية، وأصيب النشاط الاقتصادي الأمريكي بالشلل التام لينتقل الانهيار إلى بقية البلدان الرأسمالية، وانهارت أسس التحليل الكلاسيكي، وأثبت الواقع عدم إمكانية الأخذ به لمعالجة الأزمة. وردد كينز ما معناه أن الرأسمالية تنطوي على الأزمات، وأنها فقدت القدرة على تحقيق التوازن التلقائي بعد أن تفشت البطالة وتكدست البضائع وتحقق إفراط في إنتاج البضائع على عكس ما كان يتوقع الكلاسيك^(٢).

وفي ظل ذلك تعود ألمانيا إلى دائرة الصراع الدولي بعد أن تحالفت مع اليابان وتعهدت بالتخلص من آثار معاهدة فرساي، وبعدها اندلعت الحرب العالمية الثانية لتخسر كل من بريطانيا وفرنسا موقعهما وتترعب الولايات المتحدة الأمريكية على موقع القيادة العالمي بمثابة أقوى قوة عسكرية واقتصادية^(٣).

(١) John Maynard Keynes, the general theory of Employment, interest and Money New york: Harcourt, Brace, 1936).

(٢) انظر: د. ناظم محمد نوري الشمري، «التطور الاقتصادي الفكري والبنوي للنظام الرأسمالي في القرن الحالي»، مجلة الحكمة، السنة (١)، العدد (١)، بيت الحكمة، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٨م، (ص ٨٠).

(٣) انظر: د. ناظم الشمري المصدر نفسه، (ص ٨١).

وقد كانت تسعى إلى أن تستحوذ على هذا الدور منذ مطلع القرن العشرين خاصة عندما تساوت معدلات نموها مع معدلات نمو الاقتصاد البريطاني، وبعد ذلك أخذ الاقتصاد الأمريكي بالنمو المتسارع، ولم يستطع الاقتصاد البريطاني الوصول إلى هذا النمو حتى نهاية القرن العشرين^(١).

وعلى الرغم من أن معالجات اللورد كينز المالية منها أو النقدية، لا تنسجم مع المفاهيم الكلاسيكية، إلا أن هذه المعالجات وصفة وقتية، وذلك من أجل تمكين الرأسمالية من النمو في ظل مساراتها الرئيسية، ولم تكن آراء الفقيه كينز في إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلا انطلاقة من قاعدة المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي في الدولة الواحدة، وذلك لتسهيل مسألة تنظيم العلاقات الاقتصادية الخارجية بين الاقتصاديات المتقدمة من جانب والنامية من جانب آخر.

ومما لا شك فيه أن الآراء الكينزية في هذا الإطار كانت تستهدف تحقيق آلية أفضل للانسحاب السلعي الخارجي للوصول إلى مناطق جديدة للطلب من خلال تنظيم الأسواق النقدية، وهي إحدى أهم محاولات النظام الرأسمالي من أجل عولمة الاقتصاد.

وقد كان تأكيد الفقيه كينز على أن معالجاته قصيرة الأمد وليست بعيدة الأمد، وأنه لم يشأ أن يجعل للدولة دوراً إلا لتعديل التشوهات التي

(١) Ericn Gundlach, the economic growth of nations in the wtuith century, colledian of receut gormau studies vol, institute for scientific cooperation, tubimgen, 1999, p 9 - 10.

تحصل في المتضمنات الرأسمالية، ذلك أن القبول بها على المدى الطويل يعني تغيراً في مضامين النظام الرأسمالي، وهو ما لم يسع إليه كينز^(١).

وقد كان لأفكار اللورد كينز تأثير كبير في تنشيط الطلب الكلي الفعال بمكوناته الاستهلاكية والاستثمارية، فازدهرت الاقتصاديات الرأسمالية وتوسع الاستثمار والإنتاج وتراكم رأس المال والأرباح، مما حدا ببعضهم إلى القول بأن عصر الأزمات قد ولى دون رجعة مادام قد ساد المنظومة الرأسمالية الازدهار لمدة ربع قرن (١٩٤٥ - ١٩٧١م).

لكن مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي كان على خلاف ما قيل، إذ أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (نيكسون) (في آب / ١٩٧١م) قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتخليها عن تعهدها السابق الذي أخذته على نفسها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبموجب اتفاقية بريتون وودز المتمثل بتحويل الدولار إلى الذهب ليقى عملة دولية قائدة.

وتنامى العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية وفي موازنتها الفدرالية، وظهر لأول مرة معاشة لمستويات مرتفعة من التضخم، ومستويات من البطالة، لتظهر أزمة جديدة مزدوجة هي: أزمة الكساد التضخمي، وبموجب هذه الأزمة وضعت الأفكار الكينزية موضع الاتهام، وتعالى الأصوات بأنه لا جدوى في الاستمرار بسياسات الفكر الكينزي، بل إنه هو المسؤول عن حدوث الأزمة واستمرارها طالما يسمح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية^(٢).

(١) انظر: د. سالم توفيق النجفي، «متضمنات النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد»، مصدر سابق، (ص ٦ - ٧).

(٢) انظر: د. ناظم الشمري، مصدر سابق، (ص ٨٢).

وبعد ذلك ظهرت النظريات النقدية التي كان أشهر واضعيها والمروجين لها الاقتصادي الأمريكي ميلتوم فريدمان من جامعة شيكاغو، وقد لقيت هذه النظريات تشجيعاً كبيراً، وذلك من أجل إيجاد حل لما عرف بظاهرة الكساد التضخمي، وهي ظاهرة جديدة لم يعرفها العالم الصناعي من قبل، وتتمثل بتلازم الكساد الاقتصادي مع تضخم الأسعار، ذلك أنه قبل هذا الوقت كانت الاقتصاديات الصناعية تشهد انخفاضاً في الأسعار في حالات الركود أو الانكماش الاقتصادي^(١).

وهكذا برز إلى جانب النظريات النقدية ما يمكن تسميته بنظريات العرض التي يمكن تلخيصها بالقول: إن مشكلة الركود التضخمي تكمن في العوائق والحواجز والقيود العديدة التي تضعها الحكومات والمؤسسات الرسمية التي تعرقل العمل الحر للأسواق ولرجال الأعمال، لذلك فإنه لا بد للخروج من هذه الأزمة، من رفع للقيود والعوائق وإعطاء الحرية الكاملة لعمل الأسواق، لذلك بدأت الأصوات تتعالى مطالبةً بالخصخصة ورفع القيود.

هذا الفكر الاقتصادي الجديد أطلق عليه بالفكر النيولبرالي، وقد استند هذا الفكر إلى وثيقة صدرت سنة (١٩٨٩م) وأصبحت معروفة تحت اسم (إجماع واشنطن)، ويتضمن القواعد التي تم التوافق عليها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحكومة الولايات المتحدة التي وضعت أساساً كبرنامج لتحويل البلدان الاشتراكية السابقة وبلدان العالم

(١) انظر: د. إلياس سابا، «الأزمة المالية العالمية»، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣١)، العدد (٣٦٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م، (ص ١١).

الثالث الأخرى ذات الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق^(١)، ولكن مما يؤخذ على الفكر النيولبرالي أنه مع الوقت أخذ يزداد انحيازاً لمصلحة الأسواق على حساب دور الحكومات، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومع بروز القطبية الأحادية، وهيمنة الاقتصاد الأمريكي على العولمة الاقتصادية، إلى أن وصل إلى أقصى درجات الانحياز والتطرف خلال ولاية الرئيس جورج W بوش، حتى ليتمكن القول أن الفكر الاقتصادي المسيطر على الإدارة الأمريكية وعلى العالم كله يمكن وصفه بالأصولية السوقية^(٢).

وبهذا يمكننا القول أن السبب الأول للأزمة المالية العالمية يعود إلى الفقه الاقتصادي المنحاز ضد تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، وبالتالي إلى هيمنة الأسواق والقائمين عليها والمتعاملين فيها على القرارات الاقتصادية مقابل غياب بنية كاملة لرقابة وآليات الضبط الحكومية.

٢ - تعطيل آليات التصحيح التي تضمنتها اتفاقيات بريتون وودز فيما يخص صندوق النقد الدولي:

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقيات بريتون وودز - كما مر معنا في الفصول المذكورة آنفاً من هذه الرسالة - وذلك من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تثبيت أسعار الصرف دون اللجوء إلى عمليات تخفيض تنافسية، وعلى تحرير تجارة السلع والخدمات، ولما كان ثبات أسعار الصرف من المسائل الجوهرية التي قامت عليها اتفاقية بريتون وودز، فقد كان على الدول الأعضاء العمل على ثبات أسعار الصرف؛

(١) انظر: د. منير الحمش، مصدر سابق، (ص ٣٧ - ٣٨).

(٢) انظر: د. إلياس سابا، مصدر سابق، (ص ١٢).

لذلك فقد تم إلزام الدول الأعضاء بأن تحدد قيمة عملتها بوزن معين من الذهب، وأن تحتفظ بهذا السعر ثابتاً إلا إذا قام اختلال جوهري، ففي هذه الحالة يجوز تعديل سعر الصرف بعد موافقة الصندوق^(١)، وقد تم تأمين سيولة لدى الصندوق من مختلف العملات حتى إذا واجه الميزان الجاري لإحدى الدول الأعضاء خللاً ما سواء كان ذلك فائضاً أم عجزاً تمت معالجته كما يأتي: إذا كان عجزاً مؤقتاً أو موسمياً أو عابراً أو قابلاً للانعكاس، فإن الصندوق يفرض الدولة العاجزة العملات اللازمة (بفائدة حقيقية) حتى يزول العجز وينقلب إلى وفر؛ فتسد الدول المعنية ما كانت قد اقترضته، أما إذا كان الخلل أساسياً، فإن الدولة العاجزة تخفض قيمة عملتها بالنسبة إلى الذهب فتخفض قيمتها بالنسبة إلى قيمة عملات باقي الأعضاء، الأمر الذي يفترض أن يزيد من قدرتها التنافسية فترفع صادراتها وتخفض وارداتها ويتم تصحيح العجز^(٢).

وخلال الثلاثين عاماً التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية كان العالم النقدي مبنياً على الدولار، فالدولار الأمريكي أدى دور العملة الرئيسة في عمليات التبادل التجاري الدولي والتمويل ووضعت قيمة تبادل العملات، وكذلك بنيت الاحتياطات الرسمية والخاصة على أساس الدولار، وخلال هذه المدة الزمنية ازدهر اقتصاد العالم، وبدأت معظم الدول الصناعية بإزالة الحواجز أمام التبادل الحر وبجعل عملاتها قابلة للتبديل بحرية، وانتعشت اقتصاديات أوروبا وآسيا الشرقية بعد الحرب ونمت بمعدلات كبيرة لكن هذا الانتعاش حمل معه بذرة أزمة كبيرة، إذ

(١) انظر: د. وسام كلاش، مصدر سابق، (ص ٥).

(٢) انظر: د. إلياس سابا، مصدر سابق، (ص ١٣).

بدأ الدولار الأمريكي يتجمع خارج أمريكا بكميات كبيرة، وبدأت تتكون في دول مثل ألمانيا واليابان فوائض كبيرة من التبادل التجاري، بينما ازداد عجز الخزانة الأمريكية بسبب الإنفاق الضخم على برامج التسليح والحروب الخارجية مثل حرب فيتنام، وبسبب الاستثمارات المتزايدة للشركات الأمريكية في الخارج^(١).

وهكذا بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأول ذا الوفر في ميزانه التجاري منذ حوالي عشرين سنة أو أكثر، تحولت إلى بلد يشكو من عجز كبير جداً ومستمر، وهكذا وقف صندوق النقد الدولي عاجزاً أمام ظاهرة استمرار عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة دون أن يتمكن من القيام بأي جهد تصحيحي رغم جميع المحاولات التي بذلت.

بمعنى آخر إن الولايات المتحدة تمكنت ومنذ سنوات عديدة من أن تنفق على الاستهلاك (الخاص والعام)، وعلى الاستثمار (الخاص والعام أيضاً)، وعلى نشاطها السياسي والعسكري وحروبها المتعددة في الخارج بغير حساب، وبما يفوق بكثير إنتاجها وادخاراتها، وهي مستمرة في ذلك عبر تمويل عجزها الداخلي والخارجي بواسطة مدخرات ووفورات الدول الأخرى، أما لماذا يمكن لها أن تقوم بذلك وتستمر فيه، فلأنه لم يتبق في العالم عملة احتياطية سوى الدولار الأمريكي، ولأن آليات التصحيح التي نصت عليها بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي أصبحت معطلة لا يمكنها أن تعمل، وهكذا فإن بروز الولايات المتحدة كدولة عجز كبير ومستمر ومتماد، وتفرد الدولار بدور العملة الاحتياطية الوحيدة في العالم، هذا

(١) د. وسام كلاش، مصدر سابق، (ص ١١).

زيادةً على الحجم الاقتصادي الكبير للولايات المتحدة ونفوذها السياسي العريض وقدرتها العسكرية، فضلاً عن سيطرتها شبه المطلقة على إدارة صندوق النقد الدولي... هذه الأسباب جميعها سمحت لهذا الوضع غير المستقر وغير المتوازن أن يقوم ويستمر^(١).

٣ - التدفق الكبير لرؤوس الأموال إلى الداخل مع ما يرافقها من توسع كبير في الاقتراض، دون التأكد من الملاءمة الائتمانية للمقترضين، أو حتى سجلهم الائتماني، وهذا مما يساعد على زيادة في حجم القروض المشكوك في تحصيلها من قبل البنوك المحلية، وعند ذلك يحدث انخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية إزاء العملات القيادية، وهذا مما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية نحو الخارج^(٢).

٤ - ارتفاع الفاعلية المالية للاقتصاد: ويعني ذلك أن نسبة المطلوبات المعروضة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي تزداد، والسلطات تستجيب لذلك بضخ السيولة في النظام المصرفي؛ من أجل الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة على الرغم من التأثير السلبي على العملة، فالنظام المصرفي القليل السيولة والعالي الفاعلية المالية قد يكون قناة مهمة للقلق المالي حتى لو لم يكن النظام المصرفي في حالة عسر مالي^(٣).

٥ - وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية والملائمة خاصةً إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية، وانتشار الفساد والتلاعب في

(١) انظر: د. إلياس سبابا، مصدر سابق، (ص ١٤ - ١٥).

(٢) انظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، (ص ١٠).

(٣) انظر: د. إسراء سالم الجرجوسي، مصدر سابق، (ص ٢٠).

البيانات والقوائم المالية في المؤسسات التي تكون المبعث الأولي للاضطراب^(١).

ومن المعروف أن العلاقات الدولية تتشكل وتتطور لكي تلائم المتغيرات التي تلحق بالمجتمع الدولي^(٢). ومن خلال نظرة فاحصة لهذه العلاقات يتبين لنا أنها ظلت تفسح مجالاً كبيراً لأثر تدخل العامل السياسي على الروابط التي تقوم بين الدول بالتصدي لمشاكل الحروب، الحدود، الاستعمار، وتقسيم النفوذ، والاستقلال... إلخ.

إن كل هذه المشاكل كانت ولا تزال ذات طابع نسبي، إلا أنها باتت تأخذ ما يمكن أن نطلق عليه بالثبات النسبي، وهذا الثبات النسبي للعلاقات الدولية بالنسبة لهذه الأمور لم يمنع من أن يأخذ عامل جديد دوره في اهتمام العلاقات الدولية، وبالتالي المنظمات الدولية، وأصبح يحل حلولاً تاماً محل العامل السياسي، بل يؤثر عليه، نقصد بذلك العامل المالي والاقتصادي، ولا نغالي إذا قلنا أن هذا العامل أصبح بمثابة الموجه والمسيطر على مجريات العلاقات الدولية في كل أبعادها.

ومن المهم ذكره أن مختلف فروع القانون الداخلي تعترف بخصوصية القواعد القانونية المنظمة للعلاقات المالية^(٣)، ويكاد أن يعد ذلك اتجاهًا

(١) انظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، (ص ١٠).

(٢) «Les relation internationals dans un monde en mutation: international relations in achanging world, institute universitalres des houtes etudes internationals si jthoff, leiden, genere, 1977 Kp434.

Alex jacquemin eeguy schvans: ledroit economique,oue sais - je? P.U.F, (٣) paris, 1974, p.52 - 87.

عالمياً، فلا مناص من أن يتأثر النظام القانوني الدولي، وبالتالي المنظمات الدولية بالعامل المالي الاقتصادي. وتكاد تشترك المنظمات الدولية التي تهتم بالشؤون المالية والاقتصادية في أن القواعد التي تصدر عنها تتأثر بالظروف المالية والاقتصادية بالنسبة لتكوين هذه القواعد ومضمونها وتطبيقها، ويصدق ذلك على المنظمات الدولية العالمية منها، كالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والأجهزة التابعة لها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية^(١).

المطلب الثالث: تاريخ الأزمات المالية:

نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أهم الأزمات المعاصرة^(٢) التي مر بها العالم وتناجها وأبرز ما قدم من حلول للخروج منها.

الفرع الأول: أزمة الادخار والقروض (١٩٨٦ - ١٩٩٢م):

حدثت هذه الأزمة عام (١٩٨٦ - ١٩٩٢م) وكان السبب وراء هذه

(١) Reuter (p.) combocou (j), institutions ee relations internationals p.u.f, paris, 1980, p.44 etsuiv

(٢) لقد سبق هذه الأزمات العديد من الأزمات لعل من أشهرها: ذلك الانهيار الكبير الذي حدث في سوق (وول ستريت) بنيويورك عام ١٩٢٩م في فترة ولاية الرئيس الأمريكي الأسبق هربرت هوفر، والذي كان من أبرز معالم هذا الانهيار أن اختفت مبالغ تقدر بالمليارات من بورصة نيويورك بين يوم وليلة، ووصف هذا الانهيار بأنه من أبرز الأحداث التي شهدها القرن العشرين لأنه تسبب في نشوء الأزمة الاقتصادية العالمية التي عانى منها العالم كله في فترة الثلاثينيات، وأدى إلى موجة كساد طويلة لم يفق منها العالم بسهولة.

لمزيد من التفصيل انظر: د. صلاح الدين حسن السيسي، «قضايا اقتصادية معاصرة (الأزمات المالية والاقتصادية العالمية)»، ط ١، مطبعة أبناء وهبة محمد حسان، القاهرة، ٢٠٠٩م، (ص ٢).

الأزمة هو السياسة النقدية التي اتبعتها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وكان من نتيجتها حصول حالة عدم توازن في هيكل موازنات المصارف والتي أدت في النهاية إلى إفلاس (١١٨) مؤسسة إيداع وبلغت التكلفة الإجمالية للأزمة (١٥٣) مليار دولار^(١).

الفرع الثاني: الأزمة السويدية (١٩٩٠ - ١٩٩٢م):

حصلت هذه الأزمة عام (١٩٩٠ - ١٩٩٢م)، حيث كان لانخفاض أسعار العقارات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تأثير كبير على السويد، حيث ازداد الضغط على العملة السويدية، وهذا مما اضطر السلطات السويدية إلى تخفيض قيمة الكرون السويدية، كما ارتفعت أسعار الفائدة في السويد ارتفاعاً كبيراً، وعلى أثر ذلك اتخذت السلطات السويدية إجراءات للحيلولة دون استمرار انخفاض أسعار الصرف للكرون السويدية، ولكن جميع هذه الإجراءات باءت بالفشل، مما أدى في المحصلة إلى انهيار النظام المالي والاقتصادي السويدي^(٢).

الفرع الثالث: الأزمة المالية المكسيكية (١٩٩٤ - ١٩٩٥م):

حصلت هذه الأزمة في سنة (١٩٩٤م) وترجع أسباب هذه الأزمة إلى ارتفاع نسبة القروض الأجنبية القصيرة الأجل إلى الاحتياطي الأجنبي، وإلى العجز في رصيد الحساب الجاري، وإلى وجود قطاع مالي ضعيف.

(١) يوسف مسعداوي، «الأزمات المالية العالمية»، الأسباب والنتائج المستخلصة منها، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٥) لشهر تموز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م، (ص٤٢).

(٢) Desjardins, etudes economiques, «Grise financiere; pasla premiereet pasla derniere,» p.4

ويعد الاقتصاد المكسيكي من الاقتصاديات البارزة والتي لا تعاني من أية مشكلة اقتصادية قبل حصول الأزمة، بل يمكن القول أن الاقتصاد المكسيكي كان يتمتع بوجود أسواق مالية ذات نشاط عال، وذلك لوجود فرص استثمارية ومناخ استثماري عال أدى إلى تدفق كبير لرؤوس الأموال الداخلة، وقد كان هذا التدفق الكبير لرؤوس الأموال إلى المكسيك رغبة من المستثمرين في الحصول على عوائد أكبر من الأسواق المالية بسبب انخفاض الربح في أسواق الدول الصناعية^(١).

وقد استمر النمو الاقتصادي في المكسيك إلى أن حصل فجأة تغيير في توجهات المستثمرين المكسيكيين نحو الخارج مشككين في قدرة اقتصاد المكسيك، مما أدى إلى حصول ضرر بسبب حصول عجز في الحساب الجاري، والنمو السريع في الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص، وثبات سعر الصرف، وتدهور في العملة المحلية المكسيكية لتنهيار بعد ذلك النظم المصرفية وسعر الصرف^(٢).

ومن أجل مواجهة الانهيار الاقتصادي والمالي للمكسيك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم قرض مقداره (٩) مليارات دولار أمريكي علاوة على عقد مبادلة بقيمة (١٢,٥) مليار دولار أمريكي مقابل الإيرادات المستقبلية للنفط، كما قام صندوق النقد الدولي بمنح قرض بقيمة (١٧,٨) مليار دولار أمريكي^(٣).

(١) Michel gamdessus, (1999), the financial crisis in the developing markets, (١) IMF survey vol.28, No.4, February 2 - 4.

(٢) انظر: د. إسرائ سالم داؤد الجرجوسي، مصدر سابق، (ص ٧٢).

(٣) انظر: د. يوسف مسعداوي، مصدر سابق، (ص ٤٣).

الفرع الرابع: الأزمة الآسيوية (١٩٩٧ - ١٩٩٨م):

يذهب الكثيرون إلى القول أن بداية هذه الأزمة هي في يوليو (تموز) (١٩٩٧م) عندما أعلنت الحكومة التايلندية عن عدم قدرتها على تثبيت عملتها مقابل الدولار، فطلبت المساعدة من صندوق النقد الدولي، وبعد ذلك تساقطت العملات الواحدة تلو الأخرى، وحقيقة الأمر أن هذا التاريخ لا يشكل سوى منعطف مهم في تاريخ هذه الأزمة، فقد بدأت هذه الأزمة قبل هذا التاريخ بسنوات، فمع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي دخلت كميات كبيرة من رؤوس الأموال باتجاه الدول الناشئة، وذلك من أجل تمويل مختلف الاستثمارات، وشهدت نهاية عام (١٩٩٦م) ارتفاعاً كبيراً في معدل التضخم نتيجة الحجم الكبير للاستثمارات، فضلاً عن تباطؤ وتيرة الصادرات، وهذا مما تسبب في انخفاض قيمة العملات الآسيوية. ونظراً لأن الديون المستحقة على الدول الآسيوية كانت قصيرة الأجل وبالدولار الأمريكي فإن انخفاض قيمة العملات الآسيوية من شأنه أن يرفع من تكلفة حجم المديونية^(١).

ويمكننا تلخيص أهم الأسباب التي قادت إلى الأزمة الآسيوية بما يأتي:

- ١ - ديون القطاع الخاص.
- ٢ - التزامات الدول الآسيوية تجاه مقرضيها.
- ٣ - الارتباط الوثيق بين العملة المحلية والدولار الأمريكي.
- ٤ - ضعف الأداء الاقتصادي ومشاكل ميزان المدفوعات.

(١) للمزيد من التفصيل انظر: د. صلاح الدين حسن السيسي، مصدر سابق، (ص ٣).

٥ - ومن الأسباب المهمة الأخرى نقص التبادل الأجنبي في تايلند وكوريا الجنوبية وأندونيسيا ودول آسيوية أخرى.

وفي محاولة منها للحد من تدهور قيمة العملات قامت المصارف المركزية لهذه الدول بالرفع من معدلات الفائدة لكن محاولتها باءت بالفشل، وذلك بسبب الارتفاع في قسط المخاطرة على القروض الموجهة إلى الدول الناشئة^(١).

* * *

المبحث الثاني

الأزمة العالمية الراهنة

خلال العقود الثلاثة الماضية حدثت تحولات مهمة على صعيد العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية في ظل سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، أفرزت أجواء عولمية فرضت ما دعي بـ (العولمة المالية) هذه التحولات تجسدت بـ:

١ - ظهور المشتقات المالية.

٢ - التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات.

٣ - ظهور أنواع جديدة من الشركات كالشركات القابضة والشركات التابعة لأغراض معينة.

٤ - هيمنة الفكر الليبرالي الجديد المتمثل في (إجماع واشنطن) الذي

(١) انظر: د. يوسف مسعداوي، مصدر سابق، (ص ٤٤).

تجسد في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي برعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة^(١).

وقد أفرزت هذه التحولات ظهور مؤسسات مالية عملاقة ومتشابكة وتتمتع بقدر كبير من الحرية والقدرة على المناورة، ومن أمثلتها (صناديق التحوط) التي تدير أموالاً هائلة تصل إلى مئات الملايين من الدولارات كشركة استثمارات الأمانة وهي: مؤسسة مالية أمريكية يعادل حجم الأموال التي تديرها على مستوى العالم القيمة الرأسمالية للتداول في الأسواق المالية في الاقتصادات الناشئة مجتمعة، ويأتي في هذا الإطار الصناديق السيادية. هذا زيادة على ظهور المعاملات المالية التي تتم من خلال (المراكز المالية المغتربة) التي لا تخضع لأية رقابة خارج الولايات المتحدة، وقد بدأت هذه الإصدارات بأدوات مالية في ما يدعى (يورو دولار)، ثم تجاوزت أوروبا إلى اليابان وشرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ولكنها احتفظت بالتسمية نفسها فظهر هنالك اليورو بوند واليورو ماركت. إن هذه الإصدارات لا تخضع لأية ولاية، وهي بالتالي قادرة على خلق السيولة دون رقابة.

إن جميع هذه التحولات تتم في إطار العولمة المالية، لذلك سنحاول هنا التطرق للسلمات الأساسية للعولمة المالية كونها كانت الخلفية وراء حدوث الأزمة المالية العالمية.

١ - النمو الهائل للتدفقات الاستثمارية الأجنبية.

(١) انظر: د. منير الحمش، «الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي»، مصدر سابق، (ص١٦).

٢ - الزيادة السريعة في معاملات الأوراق المالية عبر الحدود.

٣ - ارتفاع معدلات التعامل في أسواق العملات المالية بشكل أكبر من نمو التجارة العالمية.

٤ - الارتباط المتزايد بين مؤشرات أسعار الأسهم في الأسواق الصاعدة ومؤشر (نازدك)، أي مؤشر أسهم شركات التكنولوجيا المتقدمة في الولايات المتحدة.

وسنلقي في هذا المبحث الضوء على السياسات الاقتصادية الأمريكية ودورها في توليد الأزمة في المطلب الأول، بينما سنخصص المطلب الثاني لدراسة المراحل التي مرت بها هذه الأزمة، أما المطلب الثالث فنخصصه لتناول أسباب هذه الأزمة، أما في المطلب الرابع فسننتقل إلى أهم آثار هذه الأزمة، أما المطلب الخامس فنخصصه لتناول أبرز السبل المتاحة لمواجهة هذه الأزمة.

المطلب الأول: السياسات الاقتصادية الأمريكية ودورها في إيجاد الأزمة:

تمثل السياسات الاقتصادية الأمريكية التي قادت إلى الأزمة جوهر أيديولوجية (الليبرالية الاقتصادية الجديدة)، وهي بدورها (أي الأيديولوجية الليبرالية) تعبر عن التطور الموضوعي في بنية الرأسمالية الأمريكية.

ولنقف على حقيقة ما جرى ويجري في الاقتصاد الأمريكي وسياساته الاقتصادية، وفي آثار ذلك على الاقتصاد العالمي، لابد لنا أولاً من استعراض الجوانب السياسية والثقافية التي ولدت توجهات الاقتصاد والمجتمع الأمريكي في ظل أيديولوجية الليبرالية الجديدة التي فرضت

وجودها السياسي والاقتصادي من خلال تحالف سياسي حمل لواءه ثلاثة تيارات^(١):

١ - التيار الاقتصادي:

ويتمثل هذا التيار باليمين المحافظ الذي يهدف إلى إعادة الرأسمالية الأمريكية إلى ما يدعوه (وضعها النقي) الذي كانت عليه قبل ان تعكره أنظمة فترة (العهد الجديد) ومشاريع البيروقراطية وتدخل الدولة.

٢ - التيار السياسي:

يضم (المحافظين الجدد) الذين يعملون على إعادة صياغة العالم على وفق نظام عالمي جديد يكرس الهيمنة الأمريكية على العالم، بحيث تبقى الولايات المتحدة قادرة على الدفاع عن هذا النظام إلى الأبد.

٣ - التيار الاجتماعي:

يضم تيار اليمين المسيحي الذي كان يطمح إلى سن قوانين وتشريعات جديدة، تضمن بقاء المجتمع الأمريكي كمجتمع مسيحي، لا يسمح بالممارسات الفردية التي تهدد تماسك الأسرة وتضعف من سيطرة الكنيسة.

واستطاع هذا التحالف في ما بين التيارات الثلاثة بسط نفوذه وسيطرته على المؤسسات الدولية، فأصبح البنك الدولي يتصرف كذراع للبيت الأبيض، كما أصبح صندوق النقد الدولي يعمل كذراع لوزارة الخزانة الأمريكية، ومن تلاقي الأطراف الثلاثة ولد فيما بعد ما يدعى (إجماع واشنطن) أو (توافق واشنطن) الذي يتضمن التحول نحو اقتصاد السوق.

(١) انظر: د. منير الحمش، «الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي»، مصدر سابق، (ص ٢٠).

واتبع الجمهوريون (برئاسة ريغان) حال انتقال السلطة إليهم مع بداية الثمانينات، ومن خلال برامج الليبرالية الاقتصادية الجديدة السياسات الاقتصادية المناسبة للأيديولوجية الليبرالية التي تمحورت أساساً في توجيهين أساسيين^(١):

١ - الانفتاح الاقتصادي وحرية السوق وتحرير التجارة الداخلية والخارجية.

٢ - تخفيض الإنفاق العام وانسحاب الدولة من التدخل في الشأن الاقتصادي.

لقد تطلب ذلك اتخاذ العديد من الإجراءات منها:

أ - إلغاء ضوابط السوق.

ب - خصخصة المرافق العامة وتحويل السلع إلى سلع خاصة.

ج - تبني سياسة حروب الرعب والصدمة.

إن هذه العوامل مجتمعة قادت إلى إحداث تغييرات في بنية المجتمع الأمريكي، وأدت في النهاية إلى انتشار واسع للمغامرات الاقتصادية والعسكرية في الداخل والخارج على السواء، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وكانت هذه المرحلة بكاملها (منذ مطلع الثمانينات) مرحلة أزمات متوالية.

وقد خاضت الإدارة الأمريكية حربها الطويلة ضد الإرهاب بعد

(١) انظر: د. منير الحمش، «الأزمة العالمية الراهنة ومصير النظام الرأسمالي»، المصدر نفسه، (ص ٢١).

أحداث (١١/أيلول سبتمبر ٢٠٠١م) بالأسلوب ذاته الذي اتبعته صناديق المال الأمريكية بعد تحريرها من القيود التي كانت تنظم نشاطها قبل الثمانينات من القرن الماضي، فقد تصرفت هذه الصناديق على أساس أنها المرجع المالي الوحيد في العالم تماماً، كما تصرفت إدارة بوش على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة الوحيدة في العالم المسؤولة عن قضايا الحرب والسلام ويحق لها تصنيف الشعوب والدول بين إرهابية أو داعمة للإرهاب ودول معادية للإرهاب أو بين ديمقراطية أو دكتاتورية.

هذا، وقد أخذت المؤسسات المالية الأمريكية على عاتقها خلق السيولة وإصدار سندات وبوالص الائتمان التي تعتمد على أموال الآخرين، كما عمدت إدارة بوش إلى شن حروبها الطويلة ضد الإرهاب وضد أفغانستان والعراق، واعتماداً على الإقراض من الخارج وليس بتمويل من دافعي الضرائب.

المطلب الثاني: المراحل التي مرت بها الأزمة المالية الحالية:

نشبت الأزمة الحالية في قلب المركز الرأسمالي العالمي وفي أكبر اقتصاد عالمي، أي في الولايات المتحدة الأمريكية، وانطلقت من (وول ستريت)، ويمكن ملاحظة مرور الأزمة الحالية بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: التمويل العقاري:

اتبع الاحتياطي الفدرالي سياسة الفوائد في مواجهة التضخم وبهدف ضبطه على حساب إطلاق الاقتصاد، حيث توسعت البنوك في منح القروض للأفراد ومتوسطي الدخل وغير القادرين على السداد والمسماة بالقروض (المتدنية الجودة)، وذلك دون التحقق من قدرة أصحاب

القروض على السداد أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال^(١).

وفي الوقت نفسه توسعت المؤسسات المالية في إعطاء قروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات بمبالغ تجاوزت (٧٠٠) مليار دولار أمريكي.

لقد أدى ارتفاع معدل الفائدة العام إلى إحداث تغيير في طبيعة السوق الأمريكية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، وهو ما قلص من حجم ضمانات البنوك، ومن هنا بدأ فتيل الأزمة في الاشتعال، إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، وأصبحت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني من تداعيات القروض الضخمة والمتراكمة، ولقد أدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية في الدول الصناعية والناشئة بالسوق الأمريكية إلى تأثرها بالأزمة^(٢).

وهناك سببان ساهما في تشديد الأزمة:

الأول: استخدام عدة أدوات مالية غير معتادة ربطت بشكل أو بآخر بأسعار المساكن وقيم الضمانات التي أعطيت الرهون على أساسها، ولقد تم تسعير الأدوات المالية هذه وفقاً لاعتماد نماذج اقتصادية معقدة، وليس نتيجة معاملات السوق، وحيث انخفضت قيمة المساكن والرهون وأصبحت أسعار تلك الأدوات المالية أقرب إلى المستحيل.

(١) انظر: إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، ٢٠٠٨م، (ص ٢).

(٢) انظر: د. عبد المجيد قدي مصدر سابق، (ص ١١).

أما السبب الثاني: الذي ساهم في انهيار أسعار المساكن هو التزام الحكومة الفدرالية الأمريكية بتوفير مساكن يستطيع المشترون تحمل أسعارها، ولقد وضع الضغط على الدائنين بموجب هذا الالتزام، ثم بيع المساكن للأشخاص ذوي المداخيل المنخفضة الذين يفتقرون إلى ضمانات تمكنهم من تسديد القروض العادية^(١).

المرحلة الثانية: تضخم حجم التمويل:

قامت المصارف (مباشرة أو عن طريق مؤسسات متخصصة) بتجميع القروض العقارية ضمن محافظ، وأصدرت بموجبها سندات مالية ذات ريع مغر، وعمدت إلى بيع هذه السندات إلى المصارف والمؤسسات الأخرى لتقوم هذه بدورها ببيعها إلى الزبائن (أفراد أو شركات تأمين أو ادخار)، وقام بعضها باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع هذه السندات لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة، وهكذا تضخم حجم التمويل ليلبغ أرقاماً خيالية قدرها بعض المحللين لدى مصرف (ليمان براذرز) مثلاً بحوالي (٧٠٠) مليار دولار^(٢)، وتقوم المصارف بهذا البيع في مقابل معجل أقل من قيمة الدين، ثم تقوم شركة التوريق بإصدار سندات بقيمة هذه الديون بقيمة اسمية لكل سند، وتطرحها للاكتتاب العام بقيمة أكبر وأقل من القيمة الاسمية (أي بعلاوة أو خصم إصدار)، ويحصل حملة السندات على فوائد القروض، وتتولى شركة التوريق مع البنك أو شركة التمويل عملية تحصيل الأقساط والفوائد من المقترضين الأصليين،

(١) انظر: جيرالدي بي، أودر يسكوك (ألقوا اللوم على الاحتياطي الفدرالي)، بحث منشور

على الرابط التالي: www.minbar alhurriyya.org

(٢) انظر: منير الحمش، مصدر سابق، (ص ٣٥ - ٣٦).

وتوزيعها على حملة السندات، وبهذا تحصل البنوك أو شركة التمويل على سيولة، وتكسب شركة التوريد الفرق بين قيمة القروض وما دفعته لشرائها، ويكتسب حملة السندات الفوائد، كما يمكنهم تداول هذه السندات في سوق المال بالبيع لغيرهم بأسعار أكثر من سعر شرائهم لها في حالة ارتفاع سعر فائدتها عن سعر الفائدة السائدة، وقد يبيعونها بخسارة عندما يقل سعر الفائدة، أو عندما يحتاجون إلى سيولة عاجلة^(١).

المرحلة الثالثة: ظهور بواذر العجز:

عمد الاحتياطي الفدرالي الأمريكي حفاظاً على مستوى التضخم ومنعاً من ارتفاعه إلى رفع سعر الفائدة، مما أدى إلى زيادة أعباء سداد الديون العقارية على أصحاب الدخل المتوسط والمحدود، وبدأت بواذر التوقف عن الدفع واسترداد الأملاك العقارية. ومن أجل درء مخاطر السندات تم إصدار سندات تأمينية مضادة بحيث تدفع عندما يتعثر دفع القرض العقاري، وبالتالي يتأخر سداد السندات العقارية فتهافت المصارف على شرائها^(٢).

المرحلة الرابعة: إلى ما أدى نهاية الأزمة المالية:

وهي ما انتهت إليه الأزمة المالية، وذلك عندما بدأت كرة الثلج بالتدحرج، إذ توسعت الأزمة، فقد رافق استرداد العقارات أمران:

الأول: قيام العديد من ملاك العقارات بإتلافها عمداً قبل التخلي عنها.

والثاني: إن المصارف المقترضة واجهت أزمة تصريف هذه العقارات

(١) انظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، (ص ١٢).

(٢) انظر: د. عبد اللطيف الهميم، «الأزمة المالية العالمية والبديل الثالث (سقوط

الرأسمالية)»، بحث منشور على الإنترنت على الموقع التالي www.iraqisg.org

نظراً لتعددتها وكثرة ما عرض منها في الأسواق في وقت واحد وارتفاع فوائدها التسليف لإعادة بيعها، فوجد الأفراد والمؤسسات والمصارف الاستثمارية الذين اشتروا السندات التي تمثل المحافظ العقارية أنفسهم أمام أوراق مالية دون إيرادات، وقد فقدت نسبة لا يمكن تقديرها من قيمتها، وكانت النتائج كارثية أصابت جميع المتعاملين من زبائن وأفراد ومصارف متخصصة ومصارف استثمارية ومؤسسات^(١).

المطلب الثالث: الأسباب الرئيسية لأزمة النظام المالي العالمي:

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية الحالية^(٢) ما يأتي:

١ - الفائدة المتصاعدة:

لقد ارتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر

(١) انظر: منير الحمش، مصدر سابق، (ص ٣٦).

(٢) إن من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار الأزمة المالية الأمريكية وتحولها إلى أزمة مالية عالمية يرجع إلى عولمة الأسواق، وعدم اقتصار الأزمة على جانبها المالي، بل امتد ليشمل كافة القطاعات الإنتاجية والاقتصادية والسياسية... وظاهرة العولمة والتي هي تعبير عن الهيمنة والسيطرة من جانب القوى الكبرى الوحيدة في العالم وبالتنسيق مع الدول الصناعية الغنية التالية لها في منظومة القيادة، وفي سبيل تمكين هذه السيطرة على بقية العالم كانت اختراعات الاقتصاد الحرفي القرية الكونية ورفع أيدي الحكومات من النشاط الاقتصادي والمالي بالكامل. وبصرف النظر عن الاختلافات الكبيرة بين الدول والمجتمعات والثقافات، فقد أخضع الكل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية... وإن ماحدث نتيجة لتلك الحرية الكاملة الممنوحة لأصحاب الأموال الضخمة في الدول الكبرى من انهيار لأسواق المال فيها، وانهيار البورصات واقتصاديات دول العالم كلها كان بسبب العولمة.

لمزيد من التفصيل انظر: د. صلاح الدين حسن السيسي، مصدر سابق، (ص ١٨).

الفائدة من جانب البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ عام (٢٠٠٤م)، وهو ما شكل زيادة أعباء القروض العقارية من حيث خدماتها وسداد أقساطها، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام (٢٠٠٧م)، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم^(١).

٢ - تصاعد الإنفاق العسكري:

لقد ارتفع معدل الإنفاق العسكري إلى معدلات غير مسبقة (لا تظهرها الموازنة المعلنة للبتاغون)، فقد تجاوزت كلفة حربي العراق وأفغانستان بحسب الدراسة التي قام بها جوزف ستيغلتز (٣) تريليونات دولار، وفي عام (٢٠٠٨م) بلغت ميزانية البنتاغون حوالي (٤٨٢) مليار دولار لتغطية الرواتب والعمليات (عدا العراق وأفغانستان)^(٢)، وإلى جانب ذلك هناك مجموعة من النفقات مثل تمويل القتال ضد الإرهاب وتمويل التكاليف الحربية غير المنظورة وغيرها، وهكذا فإن الموازنة الحقيقية تصل إلى أكثر من تريليون دولار، أي أكثر من ضعف الموازنة المعلنة للبتاغون.

٣ - التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي:

في عصر العولمة الاقتصادية أصبح الاقتصاد العالمي اقتصاداً رمزياً

(١) انظر: د. سامر مظهر قنطقجي، «ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات

المالية»، دار النهضة العربية، دمشق، سوريا، ٢٠٠٨م، (ص ٣٢).

(٢) انظر: غالب أبو مصلح (أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي)، مجلة شؤون

الأوسط، السنة (١٨)، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨م،

بيروت، (ص ٤٥).

يقوم على المضاربة في الأصول المالية، وقد أصبح حجم الاقتصاد الرمزي يفوق الاقتصاد الحقيقي بأربعين مرة أو يزيد، وهو ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية التي من الممكن أن تنفجر في أي لحظة، ولم يعد الاستثمار في الأوراق المالية مرتبطاً بحقيقة ما تمثله هذه الأوراق بقدر ما صار تعبيراً عن حركة رؤوس الأموال، فكلما تزايدت التوقعات بارتفاع أسعار الأوراق تزايد اتجاه المصارف والمؤسسات المالية إلى شرائها^(١).

٤ - ازدهار سوق العقارات الأمريكية:

لقد شجع الازدهار الكبير الذي عرفته سوق العقارات الأمريكية في الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦م) البنوك وشركات الإقراض على منح القروض العقارية المرتفعة المخاطر، وذلك بتقديم قروض ضخمة إلى مقترضين لدى الكثير منهم سجل ائتماني ضعيف أو غير موجود، وبالتالي فقد توسعت المؤسسات المالية في إعطاء قروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات بمبالغ تجاوزت (٧٠٠) مليار دولار أمريكي.

ولقد أدى ارتفاع معدل الفائدة العام إلى إحداث تغيير في طبيعة السوق الأمريكية تمثل في انخفاض أسعار المساكن، وهو ما قلص من حجم ضمانات البنوك. ومن هنا بدأ فتيل الأزمة بالاشتعال إذ توجب على الكثير من المقترضين سداد قروضهم، وأصبحت المؤسسات المالية وشركات الإقراض تعاني تداعيات القروض الضخمة والمتركمة^(٢).

٥ - الرهون العقارية الأقل جودة:

وهذا يأتي من أن المواطن الأمريكي يشتري عقاره بالدين من البنك

(١) انظر: د. فؤاد مرسي، مصدر سابق، (ص ٢٠٣).

(٢) انظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، (ص ١١).

مقابل رهن هذا العقار، حيث يرتفع ثمن العقار المرهون، ونتيجة لسهولة الحصول على قرض، فإن صاحب الرهن يسعى للحصول على قرض جديد، ولكنه مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا تسمى الرهون «الأقل جودة»، لأنها رهونات من الدرجة الثانية، أي أنها أكثر خطورة في حال انخفاض ثمن العقار، وقد توسعت البنوك في هذا النوع من القروض، مما رفع من درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض^(١).

٦ - اتباع سياسة توريق الديون (securitization) وتسبيلها بالبيع:

وهو أمر مألوف في الاقتصاد التقليدي، ومن ذلك خصم السندات والكمبيالات. لكن الأمر توسع على الصعيد المصرفي الدولي وصيرته مصارف الولايات المتحدة ظاهرة في نهاية الثمانينات بسبب تكالب المصارف على توريق ديونها، وهذا ما يفسر انعكاس الفشل المالي في السوق الأمريكية على السوق الأوروبية بشكل مباشر^(٢).

٧ - السياسة النقدية والانفلاشية التي اتبعتها السلطات المعنية:

وخاصةً رئيس الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) (ألان غرينسيان) (١٩٨٧ - ٢٠٠٦م)، حيث أدت هذه السياسة إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في الإنفاق، بما يفوق إنتاجها، وبالتالي أن تستمر في أن تعيش على حساب مدخرات الدول الأخرى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ لأن سهولة التسليف ووفرتة ساهما في خلق الجو الاستثماري المفرط في التفاؤل غير الواقعي، وفي إطالة أمد هذه الظاهرة.

(١) انظر: د. نورة عبد الرحمن اليوسف، «أسباب الأزمة المالية العالمية»، بحث منشور

على الانترنت على الرابط التالي www.alaswaq.net.

(٢) انظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، (ص ٤٢).

علاوة على ذلك فإن التسليف السهل كان قد فرض السوق العقاري وسمح لـوول ستريت بخلق نوع من الاستثمارات السيئة التي لوثت وأفسدت النظام المالي العالمي^(١).

٨ - سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية:

التي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض والتدليس عليهم وإغرائهم والغرر والجهالة للحصول على القروض من المؤسسات المالية، ويطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر. والذي يتحمل تبعه ذلك كله المقترض المدين الذي لا حول له ولا قوة، وهذا ما حدث فعلاً، وهذا يقود في النهاية إلى الأزمة^(٢).

٩ - ضعف النظم المحاسبية الرقابية والتنظيمية:

لقد تعرضت البلدان النامية إلى أزمات مالية عديدة، وذلك بسبب ضعف النظام المحاسبي، والإجراءات المحاسبية، وخاصةً فيما يتعلق بالديون ونسبتها في محفظة المصارف الائتمانية.

كما أن ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية، وعدم الالتزام بالحدود القصوى للقروض المقدمة من المصارف، ونقص الرقابة المصرفية من الأسباب التي كانت وراء وقوع الأزمات المالية، فضلاً عن ذلك التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية^(٣).

ومن أهم مظاهر التراجع في الرقابة المالية تراجع نسبة الإقراض التي

(١) انظر: د. إلياس سابا، مصدر سابق، (ص ١٥).

(٢) انظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، (ص ٧).

(٣) Imf,(1995) inter national capital Markets > international monetary Fund.

Washington.

تخضع لنوع أو آخر من الرقابة من حوالي (٨٠٪) قبل عشرين عاماً إلى أقل من (٢٥٪) عام (٢٠٠٦م)^(١)، ومن مظاهر هذا التراجع أيضاً تعدد الجهات الرقابية من اتحادية ومحلية وعدم كفاءة مواردها البشرية لمتابعة التطورات الحاصلة في الأدوات المالية^(٢).

١٠ - التوسع في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد:

أو ما يدعى بـ «السحب على المكشوف» الذي يتحمل صاحبه تكاليف عالية، فعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية فيزداد له في سعر الفائدة، وهكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، وهذا ما حدث فعلاً للعديد من حاملي هذه البطاقات وقادت إلى الخلل في ميزانية البيت الأبيض وكانت سبباً في أزمة بعض البنوك الربوية^(٣).

١١ - جشع النظام المصرفي:

ويعزو البعض سبب الأزمة الحالية إلى الجشع الذي ألصق بقيادة النظام المصرفي العالمي من خلال ما صرحت به مجلة التايمز الأمريكية في العدد (٢٩ / لسنة ٢٠٠٨م)، ظهر غلافها يحمل عنوان «ثمن الجشع»، فالجشع هو الدافع، كما يقال في علم الجريمة الذي يتم بالافتراض

(١) charles R.morris,the trillion meltdown: Easy money high rollers,and the great gredit grash (new york: public affairs, 2008, p.64

(٢) انظر: يوسف خليفة اليوسف، «الأزمة المالية والاقتصادية الخليجية»، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٥٨)، كانون الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م، (ص٣٧).

(٣) انظر: د. حسين حسين شحاته، المصدر نفسه، (ص٧).

المتعاضم، والاسترسال في الاقتراض لتحقيق ربح لا يمكن تحقيقه بالتعامل الاقتصادي أو المالي العادي^(١).

المطلب الرابع: آثار الأزمة المالية العالمية^(٢):

يصف (بن بيرتانك) رئيس الاحتياطي الفدرالي المشهد المالي والاقتصادي الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية على النحو الآتي:

«الانقباض في النشاط الإسكاني الذي بدأ عام (٢٠٠٦م)، وما ترافق معه من تدهور في سوق الرهن العقاري، والذي أصبح واضحاً في العام (٢٠٠٧م) الذي قاد إلى خسائر ضخمة في المؤسسات المالية، وإلى تضيق حاد في الظروف العامة للائتمان، وما له من تأثيرات الانقباض الإسكاني، والرياح المالية غير المؤاتية في النشاط الإنفاقي والاقتصادي تضاعفت بسبب التزايد في أسعار الطاقة وباقي السلع، وهذا ما أنهك القوة الشرائية للأسر وزاد في معدلات التضخم، قبالة هذه الستارة فإن النشاط الاقتصادي تقدم بخطوات بطيئة خلال النصف الأول من هذا العام، بينما حافظ التضخم على ارتفاعه»^(٣).

ويقول الرئيس الأمريكي المنتخب (أوباما) في أول مؤتمر صحفي له بعد انتخابه: «إننا نواجه أعظم تحدّي اقتصادي في حياتنا»، في حين يطالب

(١) انظر: عبد الرحيم حمدي، «الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي

الإسلامي»، بحث منشور على الرابط التالي www.fibsudan.com

(٢) لقد تأثرت كافة دول العالم بغير استثناء بالأزمة المالية العالمية الراهنة بدرجات متفاوتة، وبصور وأشكال متعددة ترتبط بدرجة اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي وأسواقه المالية.

(٣) انظر: د. منير الحمش، مصدر سابق، (ص ٣٣).

الأوروبيون بإجراء حقيقي وكامل ويتحدثون عن اتفاقيات (بريتون وودز) جديدة، ويدعو الرئيس الفرنسي (ساركوزي) إلى بناء (رأسمالية المستقبل)، بينما يؤكد الرئيس الأمريكي السابق جورج w بوش على أن: «حماية أسس الرأسمالية الديمقراطية أمر أساسي، ويقول أن: «التشكيك في اقتصاد السوق سيشكل كارثة»^(١)، بينما وصفت صحيفة لوس أنجلوس تايمز ما حدث في أسواق الأسهم بأنه الأسوأ منذ هجمات (١١ أيلول ٢٠٠١م)، وعزت ذلك إلى تنامي القلق من أن تحيل متاعب الولايات المتحدة الاقتصادية الازدهار العالمي إلى أزمة اقتصادية.

أما صحيفة (واشنطن بوست) فعزت انهيار أسواق الأسهم إلى أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة التي تفشت تداعياتها لتصل أرجاء المعمورة كلها تقريباً، وذكرت (لوس أنجلوس تايمز) أن القلق الرئيسي يكمن في أنه رغم النمو المذهل في اقتصاديات دول مثل الصين والهند والبرازيل، فإن العالم لم يستطع الصمود أمام الهبوط الحاد للاقتصاد الأمريكي الذي استهلك ما قيمته (١، ٢) تريليون دولار من السلع والخدمات الأجنبية في الأشهر ال (١١) الأولى من عام (٢٠٠٧م)^(٢).

وليس بمقدور أي أحد أن يدعي أو أن يتنبأ بانتهاء سريع، وفي مرحلة مبكرة بأسس الرأسمالية العالمية، ولكن يمكن القول أنه من المؤكد أن هناك آثاراً على غاية كبيرة من الأهمية للأزمة المالية العالمية نستطيع أن نوجزها بالآتي:

(١) انظر: د. منير الحمش، المصدر نفسه، (ص ٣٣).

(٢) لمزيد من التفصيل انظر: د. سامر مظهر قنطججي، مصدر سابق، (ص ٦٣).

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية^(١):

أولاً: نهاية عصر العولمة المالية:

إن هذه الأزمة قد أدت إلى إنهاء عصر العولمة المالية التي قادت العالم خلال العقدين الماضيين باعتبارها قدراً مفروضاً على الدول والشعوب، بل إن فكرة الدولة السيدة قد عادت إلى الظهور بعد حدوث الأزمة، وراح العديد من أقطاب الرأسمالية العالمية يكيل النقد اللاذع للسياسة الأمريكية، وفي مقدمة هؤلاء الرئيس الفرنسي الحالي ساركوزي وجورج براون رئيس الوزراء البريطاني الأسبق.

لقد أثبتت الأزمة الحالية هشاشة فكرة العولمة المالية التي تقودها الرأسمالية الأنجلوسكسونية، والتي حاولت التقليص من فكرة الدولة القومية في رعاية مصالحها وشعوبها على أساس فلسفتها في قيادة المجتمع

(١) فيما يتعلق بالوطن العربي ومدى تأثيره بالأزمة المالية الحالية فيمكن القول أن الدول العربية تقع في قلب الأزمة لارتباط اقتصادياتها وحركتها المالية والتجارية باقتصاديات الأزمة المالية في الغرب. ونشير هنا إلى أنه في ١٥/١١/٢٠٠٨م بدأت اجتماعات الملتقى الثاني عشر لاتحاد رجال الأعمال العرب بالقاهرة الذي أكد أنه لم يكن من الخطأ الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإنما كان يجب إعطاء العالم العربي وضعه الحقيقي فيما يتعلق بحجم الاستثمارات والتجارة البينية بين دول العالم العربي. لقد أكدت الأزمة المالية العالمية الراهنة أن الدول العربية هي الملاذ الآمن للأموال العربية، وأنها بمثابة جرس الإنذار للعرب لزيادة تعاونهم وتوجيه استثماراتهم للدول العربية، بدلاً من الخارج بعد أن ثبت أن الأموال العربية غير آمنة فيها. لمزيد من التفصيل انظر: د. صلاح الدين حسن السيدي، مصدر سابق، (ص ٤٥ - ٤٦).

وليس على أساس أولويات العولمة المالية التي استفادت منها الاقتصاديات الثلاث دون غيرها^(١).

ثانياً: تباطؤ النمو العالمي:

أعلن (دومنيك سترأوسكان) رئيس صندوق النقد الدولي أن معظم مخاطر تراجع الاقتصاد العالمي قد تحققت، وتوقع تباطؤ النمو العالمي إلى (٣،٧٪) العام القادم وهو أدنى النسب في العقدين الأخيرين، وقال أن ببطء النمو يأتي من التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي الذي أثر بشكل سريع في نظيره الأوروبي^(٢).

ثالثاً: نهاية الرأسمالية الأنجلوسكسونية^(٣):

لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية أن مقولة: «إن السوق قادر على

(١) انظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، (ص ٣٣).

(٢) انظر: د. سامر مظهر قنطججي، مصدر سابق، (ص ٦٤).

(٣) الرأسمالية: ظاهرة في التاريخ الاقتصادي قد عرفها أكثر من بلد منذ القدم، إلا أنها دخلت مرحلة من الانعطاف النوعي نحو تسجيل التطورات الخطية منذ مطلع القرن السادس عشر، وذلك بفعل عدد من المحفزات نوردتها فيما يأتي:

١ - سيطرة الاقتصاد السلعي - النقدي في أوروبا كبديل نمطي للاقتصاد العيني القائم على المقايضة البطيء التطور.

٢ - ظهور الدول القومية أدى إلى إحداث تطور في مسيرة الرأسمالية، وذلك نتيجة طبيعية لزيادة الإنتاجية في نطاق التحول من الإقطاعية إلى الدولة، ويشمل توسع السوق إلى العالم كله، هذا وقد أدت هذه الزيادة في الإنتاجية إلى التطلع إلى الأسواق الخارجية من أجل تصريف المنتجات، وهذا تطلب في الوقت ذاته زيادة في قوة الدولة من أجل منافسة الدول القومية الأخرى.

٣ - الثورة الصناعية وما أدت إليه من زيادة في تراكم رأس المال كان لها دوراً كبيراً في تزايد الإنتاج السلعي.

تصحيح نفسه ، وإنه يتمتع بكفاءة بانفراده في قيادة كافة الفعاليات الاقتصادية، وتوزيع الموارد على مختلف القطاعات بكفاءة ودونما تدخل من الدولة» قد أثبتت أن هذه المقولة غير دقيقة وفتقر إلى اليقينية .

إن فلسفة النظام الرأسمالي في أمريكا وبريطانيا قد عمدت في معالجة الأزمة الحالية إلى إجراءات تعد في الأدبيات المالية قمة تطبيقات الاشتراكية ، وقد تمثلت بعض هذه الإجراءات في التأميم الكلي أو الجزئي لبعض المؤسسات المالية في أمريكا وبريطانيا ، وهكذا فإن قوانين السوق لم تعد قادرة على العمل بكفاءة بمفردها من دون تدخل الدولة^(١) .

رابعاً: بث الرعب في نفوس المستثمرين:

أدت هذه الأزمة إلى بث الرعب في نفوس المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، وإلى إيجاد نوع من التذبذب وعدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية، مما دفع بالكثير من أصحاب الأعمال إلى البحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى، ذلك أن تراجع مصداقية الاقتصاد الأمريكي نتيجة أزمة الرهن العقاري قد دفعت بالكثير من

٤ = - الكشوف الجغرافية في أمريكا وإفريقيا والاندفاع نحو آسيا لغرض التوسع الرأسمالي، وهنا أخذت الرأسمالية منحى استعمارياً من خلال الربط الإلحاقى بين أسواقها في المستعمرات وسوقها المركزي داخل أوروبا .

٥ - تحويل العلوم الأساسية إلى معارف في الإنتاج (تكنولوجيا الإنتاج).

٦ - ارتكاز الرأسمالية إلى قانون المراكمة المستمرة .

لمزيد من التفصيل انظر: محمد مراد، «الرأسمالية من التطور إلى الأزمة»، خلفيات الأزمة المالية الراهنة، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٨م، (ص ٦١).

(١) انظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، (ص ٣٣).

المستثمرين الأجانب من القطاعين الخاص والعام إلى تنويع استثماراتهم بالاتجاه نحو اليورو، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى، وهذا يعني مزيداً من الخسائر للدول النفطية التي تباع نفطها وترتبط عملاتها بالدولار^(١).

خامساً: أدت الأزمة إلى شطب عدد من المصارف الكبرى في العالم:

إذ تم شطب حوالي ٢٥ مصرفاً لأكثر من (٣٠٠) مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ عام (٢٠٠٧م)^(٢).

سادساً: قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب:

لتعويض العجز في ميزانياتها^(٣) بسبب ارتفاع ميزانية الدعم وتقديم

(١) انظر: د. يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، (ص ٤١).

(٢) انظر: مجلس الغرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مصدر سابق، (ص ٥).

(٣) يبلغ الدين العام الأمريكي (١٠) تريليون دولار ويرتفع بسرعة كبيرة وذلك للأسباب الآتية:

١ - الانكماش الاقتصادي التي دخلت مرحلته الولايات المتحدة سيقفص كثيراً من واردات الخزينة نتيجة هبوط الإنتاج والأرباح.

٢ - إن النقص المتصاعد في ملاءة المؤسسات الرأسمالية يفرض على الخزينة مدُّ هذه المؤسسات بأموال طائلة تتخطى كثيراً (٧٠٠) مليار دولار المخصصة لذلك.

٣ - إن زيادة البطالة والفقر سيوجب السلطة على زيادة تقديماتها للشرائح الضعيفة في المجتمع خوفاً على السلم الأهلي وعلى النظام العام.

٤ - ارتفاع الإنفاق العسكري الأمريكي إلى معدلات غير مسبوقة لا تظهرها أرقام موازنة البتاغون.

المساعدات للشركات والمصارف المقبلة على الإفلاس أو لدعم الودائع أو نحو ذلك.

سابعاً: قد يكون من أسوأ آثار هذه الأزمة تأثيرها في نسبة العمالة:

وما يتوقع من ارتفاع في معدلات البطالة في العالم ككل، وفي البلدان المتقدمة اقتصادياً، وفي القطاع المالي بداية قبل أن تنفسي البطالة في باقي القطاعات الاقتصادية، ويخشى أن تتأثر البلدان الفقيرة بأكثر مما تتأثر به البلدان الغنية؛ لأنها بالكاد تنتج ما يكفي لسد حاجتها، وغالباً ما تعتمد على الطلب على صادراتها من البلدان الغنية^(١).

ثامناً: انتهاء نموذج البنوك الاستثمارية في أمريكا:

لقد كان من تداعيات الأزمة المالية العالمية أن وافق البنك المركزي الأمريكي على تحويل بنك (مورغان ستانلي) و(غولد مان ساكس) إلى شركتين مصرفيتين قابضتين، وبذلك فإن نموذج البنوك الاستثمارية في أمريكا قد انتهى، وقد وصفت صحيفة (وول ستريت جورنال) هذه الإجراءات بأنها تشكل نهاية (وول ستريت) بالشكل المعروف منذ عقود^(٢).

الفرع الثاني: الآثار غير الاقتصادية للأزمة المالية العالمية:

إن الأزمة المالية العالمية وما تتضمنه من شرح في النموذج الليبرالي

= غالب أبو مصلح، أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي، مجلة شؤون الأوسط، السنة (١٨)، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٨م، (ص ٥٢).

(١) انظر: د. إلياس سبابا، مصدر سابق، (ص ١٧).

(٢) انظر: د. سامر قنطقجي، مصدر سابق، (ص ٦٥).

المطبق في الغرب يمكنها أن تحدث العديد من التغيرات في موازين القوى السياسية العالمية، وكذلك في منطقتنا العربية إذا استثمرت بعقلانية.

ومن أهم هذه التغيرات ما يأتي:

أولاً: إن هذه الأزمة يمكن أن تكون فرصة جيدة من أجل تصحيح ما تعانيه المؤسسات المالية والدولية بوجه عام، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية من هيمنة غربية أملتها موازين القوى التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعل هذه المنظمات أقرب إلى الأذرع التي تستخدمها الدول الغربية في الحفاظ على مصالحها، وتميرير سياساتها على بقية العالم ولاستمرارها في استغلال الدول النامية وبقية الدول غير الغربية^(١).

ثانياً: إن الأزمة الحالية هي فرصة للتحول في النظام العالمي من نظام القطب الواحد إلى نظام متعدد الأقطاب، حتى وإن كانت هذه الأقطاب غير متساوية في قوتها، فالصين وروسيا واليابان والهند وإيران دول يبدو أنها تتطلع إلى الصعود وتهدف إلى فرض تأثيرها إن لم نقل هيمنتها على محيطها، وخير دليل على ذلك أحداث جورجيا الأخيرة، حيث تؤكد وجود هذه التطلعات التي ستؤدي في النهاية إلى تغيير في موازين القوى ولو بعد حين، والوقت الذي تكسبه إيران لحين إعلان نفسها دولة نووية من خلال لعبة المد والجذب مع الهيئات الدولية، مستفيدة من الظروف

(١) Kishore mahbubani, the new asian hemisphere: the irresistible shift of global power to the East (new york: public Affairs, 2008, p.p125 - 126.

التي تمر بها الولايات المتحدة عسكرياً ومالياً واجتماعياً وسياسياً في ظل ضعف العراق وتمزقه وتناقض الأنظمة العربية ووهنها^(١).

ثالثاً: إن الخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للأزمة المالية العالمية، يمكن أن تؤدي إلى إضعاف موقعها الرسمي العالمي، خاصةً إذا ما أضيفت إلى الخسائر العسكرية على الجبهتين العراقية والأفغانية، مما يعني تقوية الموقف التفاوضي لقوى الممانعة العربية خاصةً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والعراق وأفغانستان، ولكن هذا يتوقف إلى حد ما على إمكانية استفادة هذه القوى وقيامها بتوحيد موقفها، وتحقيق مزيد من الضغط من أجل إسقاط مشاريع الاحتلال والتواجد الأجنبي والتجزئة في هذه المنطقة^(٢).

خلاصة القول أن النظام الرأسمالي العالمي الذي تم بناؤه في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والذي بناه المنتصرون بقيادة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تم تطويره على حسب مصالحها هو نظام آيل للسقوط، وأزمة النظام الرأسمالي في مرحلة الإمبريالية الجديدة التي بدأت مع وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في بريطانيا وأمريكا ليست أزمة عابرة وليست مجرد أزمة سيولة وملاءة، بل إنها أزمة بنيوية شاملة للنظام على الصعيد النقدي والمالية والاقتصادية والاجتماعية، كما على الصعيد الأخلاقية والسياسية والعسكرية^(٣).

(١) Robert Kagan, the Return of history and the end of dreams (new york: knopf,2008) p - p3 - 53.

(٢) انظر: يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، (ص ٢٢).

(٣) انظر: غالب أبو مصلح، مصدر سابق، (ص ٥٧).

المطلب الخامس: سبل معالجة الأزمة المالية العالمية:

إن سبل معالجة آثار الأزمة المالية العالمية يكمن في البحث عن أسباب حدوث هذه الأزمة تمهيداً لعلاجها أو التخفيف من آثارها السلبية قدر الإمكان، وذلك من أربعة جوانب: الجانب النقدي المالي والجانب الاقتصادي الحقيقي والإجراءات التصحيحية في الداخل والإجراءات التصحيحية للنظام المالي.

١ - لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى إحداث ردود فعل كبيرة من أجل الخروج من هذه الأزمة^(١) كان من أبرزها اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية لخطة إنقاذ بمبلغ (٧٠٠) مليار دولار تدور حول:

أ - تقديم مساعدات للعائلات للتقليل من ارتفاع حالات عدم القدرة على التسديد.

ب - اعتماد سياسة نقدية مرنة بضخ السيولة من أجل التأثير في معدل الفائدة، وهكذا عمل الاحتياطي الفدرالي على تخفيض سعر الفائدة إلى غاية الوصول به إلى (١٪) من أجل عدم توقف المستثمرين عن طلب

(١) لقد بلغت تكلفة جهود الإنقاذ التي قامت بها الولايات المتحدة نحو ثمانية تريليونات دولار، وذلك منذ بروز المؤشرات الأولى للأزمة، وأن هذا المبلغ يفوق مجمل المشاريع الفدرالية الأساسية في الولايات المتحدة خلال القرن الماضي بما في ذلك غزو العراق ومشروع مارشال لإنقاذ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما يعادل أكثر من الناتج المحلي الأمريكي، كما أن هذا الرقم يفوق حتى ما أنفقته الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية (أي ٦،٣ تريليونات دولار بحسب قيمة الدولار الحالية).

انظر: منير الحمش، «الأزمة العالمية ومصير النظام الرأسمالي»، مصدر سابق، (ص ١٢).

الاتئمان فيكرس ذلك حالة من الركود الاقتصادي^(١).

٢ - إن عدداً من الدول النامية والأسواق الناشئة قد اتخذت إجراءات في هذا المجال، ولكن من الملاحظ أن المعالجة النقدية التسليفية غير كافية وحدها لمنع الآثار السلبية والثانوية في الاقتصاد الحقيقي، لذلك يفترض أن تتخذ جميع الإجراءات الإضافية (غير النقدية) التي تشجع الاستهلاك والاستثمار الخاص مثل تخفيض الضرائب وخاصةً على أصحاب المداخيل المتوسطة والصغيرة، لأن هؤلاء ينفقون على الاستهلاك نسبة أعلى من الزيادة في مداخيلهم (النزعة الحدية للاستهلاك)، مما يفعل أصحاب المداخيل المرتفعة وفي هذه الحالة فإن تخفيض الضرائب والرسوم غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة أمثلة جيدة لزيادة الاستهلاك الخاص^(٢).

٣ - وعلى الرغم من أهمية الإجراءات المتخذة من أجل تشجيع الاستهلاك والاستثمار الخاص، فإنها قد تبقى غير كافية وقاصرة لمنع الركود أو الانكماش الاقتصاديين، لذلك يجب على الدولة (القطاع العام) أن تقتحم الحلبة مباشرةً وترفع من نفقاتها الاستثمارية والجارية لكي تعوض النقص الحاصل في مستوى الطلب الخاص، وليصل مجموع الطلب الكلي إلى المنسوب الذي يتأمن معه الاستعمال الكامل للموارد بما فيها اليد العاملة. ومن الطبيعي أن ذلك سيزيد من حجم النفقات العامة، ويؤدي إلى تردي أوضاع الخزينة (فينخفض الوفر أو يزيد العجز)^(٣).

(١) انظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، (ص ١٤).

(٢) انظر: د. إلياس سابا، مصدر سابق، (ص ٢٠).

(٣) انظر: د. إلياس سابا، مصدر سابق، (ص ٢٠).

أما فيما يتعلق بموقف صندوق النقد الدولي من الأزمة المالية العالمية فإنه قد قام بالعديد من الإجراءات من أجل الخروج من الأزمة من أهمها^(١):

١ - قام صندوق النقد الدولي بتقديم تسهيل تمويلي للسيولة القصيرة الأجل والمخصصة للبلدان القادرة على النفاذ إلى الأسواق يمكن أن تصل إلى (٥٠٠٪) من حصة البلد العضو، بأجل استحقاق (٣) أشهر ويمنح للدول الأعضاء ذات السجل الإيجابي في اتباع سياسات سليمة تستطيع النفاذ إلى أسواق المال ولديها مديونية يمكن الاستمرار في تحمل أعبائها.

٢ - منح تسهيلات وقروض للدول ذات الأساس الاقتصادي الصلب، والتي تتعرض مؤقتاً لضغوط مالية، حيث أشار الصندوق إلى أن لديه (٢٠٠) مليار دولار متاحة للاقتراض مع مجموعات من الدول الأعضاء.

٣ - مراجعة أولويات الصندوق بالاتجاه نحو مساعدة الدول الأعضاء على معالجة الأزمات الوشيكة والمهمة والعاجلة، ومراجعة أدوات القروض المتوافرة لدى الصندوق.

٤ - وضع مجموعة من المبادئ لمعالجة الأوضاع بشكل معجل، وهي الاستعانة بتدابير شاملة تتخذ في الوقت المناسب وواضحة، وتدور حول توفير المزيد من التمويل وتحسين تكلفة وأجال استحقاقه حتى تستقر الميزانيات العمومية^(٢).

* * *

(١) انظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، (ص٢٧ - ٢٨).

(٢) انظر: د. عبد المجيد قدي، مصدر سابق، (ص٢٧ - ٢٨).

المبحث الثالث

التصور الإسلامي

لتجنب وعلاج الأزمات المالية

لقد ساد تصور عام في النظرية الغربية أنه لا اقتصاد بلا بنوك، ولا بنوك بلا فائدة. وكثيراً ما قدم النظام الغربي البنوك والبورصات وشركات التأمين الغربية وغيرها من المؤسسات العملاقة على أنها الأنموذج الذي يجب أن يحتذى به في جميع أنحاء العالم على مختلف أيديولوجياته.

ويجد المفكرون الإسلاميون أن بداية الأزمة الحالية هي في الإقراض بالربا وإئقال كاهل الناس بقروض ربوية ذهبت إلى سد احتياجات أساسية كالمنازل أو غيرها من الكماليات، وقد وجد فيها الاقتصاد الأمريكي محركاً أساسياً لاستمرار النمو، لكن جاءت رياح الإعصار بما لا تشتهي سفن الإدارة الأمريكية^(١).

ويرى هؤلاء أن عملية الاتجار بالائتمان تمر بمرحلتين هما:

المرحلة الأولى:

جمع الأموال من المدخرين بفائدة، وتسمى الإيداع أو الودائع، وهذه التسمية غير حقيقية لأن هذه الأموال تسجل لدى المصرف على أنها إيرادات دائنة العميل فيها، ودائن المصرف فيها مدين. فهذه الإيرادات تدخل ذمة المصرف المدينة ويتملكها ملكية كاملة ويستثمرها البنك لحساب

(١) انظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، (ص ٦٩).

نفسه وربحها وخسارتها له أو عليه وحده، وليس للعميل الدائن إلا رأس ماله وفوائده.

المرحلة الثانية:

هي توزيع الأموال على المحتاجين من أصحاب الأعمال أو المستهلكين، وتتم عن طريق الإقراض بفائدة ويلاحظ أنها أيضاً عملية مديانة، المصرف فيها دائن وأصحاب الأعمال فيها مدينون، وليس للبنك فيه إلا رأس مال القرض وفائدته سواء ربح صاحب المشروع أو خسر، ويكسب البنك الفرق بين فائدتى الإيداع والإقراض. وقد دلت بعض الدراسات لميزانيات البنوك أن معدل ما بين (٧٠٪ - ٨٠٪) من معاملات البنوك تتم عن طريق إقراض المال للمحتاجين، ويقوم نظام البنوك على أن سداد المدين لجزء من دينه يخصم أولاً من الفوائد المتراكمة. وقد جرت العادة أن المدينين لا يستطيعون الوفاء بديونهم كاملةً ويفاجأ المدين أنه قد أوفى البنك قيمة الدين كاملاً، ولكن الدين باقٍ على حاله كاملاً زيادةً على جزء من الفوائد، وهكذا تتحول ذمة المقرض إلى مديونية دائمة تمتص جهده وعرقه، وتؤدي بمشروعه في النهاية إلى كارثة اقتصادية^(١).

والسؤال الذي يورده دعاة الحل الإسلامي هنا هو: هل تأثرت المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية؟ ثم ما العوامل التي تجعل النظام المالي الإسلامي قادراً على مواجهة الأزمات؟ ثم هل المصرفية الإسلامية اليوم قادرة على الدخول بقوة ومنافسة المصرفية التقليدية؟ ويجيب هؤلاء على ذلك بأن الأزمة المالية العالمية أتت على الأخضر

(١) انظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، (ص ٧٠).

واليابس فلم تدع قطاعاً من القطاعات الاقتصادية إلا وأثرت فيه خصوصاً قطاع المؤسسات المالية سواء التقليدية أو المتوافق منها مع الشريعة الإسلامية، بدليل نتائج أرباح الربع الرابع من العام الماضي عام (٢٠٠٨م) لبنك دبي الإسلامي وغيره من البنوك، إلا أن الواضح أن المؤسسات المالية الإسلامية أقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية إذا ما قورنت بمثيلاتها من المؤسسات التقليدية^(١).

أما فيما يتعلق باحتمال مواجهة الاقتصاد الإسلامي للأزمات فإن هذا وارد، والذي يقرأ التاريخ يجد أن ذلك واضح في تاريخ الدول الإسلامية. فالتاريخ الإسلامي لا يشهد دائماً اقتصاداً مستقراً ليس فيه أي ذبذبات، بل إنه أحياناً تمر على المسلمين أزمات قد لا يجد الشخص حينها ما يستطيع به إطعام نفسه وعائلته^(٢).

لكن المعاملات المالية الإسلامية تتميز بالعديد من المميزات التي تجعلها أقدر من غيرها على مواجهة الأزمات.

وسنحاول في خضم هذا المبحث تناول التصور الإسلامي لتجنب وعلاج الأزمات المالية العالمية، مبتدئين بمسببات الأزمات المالية وضوابط الاقتصاد الإسلامي في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فسنخصصه لدور المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية.

المطلب الأول: مسببات الأزمات المالية وضوابط الاقتصاد الإسلامي:

يعتقد المفكرون الإسلاميون أن جوهر الأزمات المالية التي عصفت

(١) انظر: د. صلاح بن فهد الشلهوب، «المصرفية الإسلامية ومواجهة الأزمات»، بحث

مشور على الإنترنت على الرابط التالي [www. Aljazera.com](http://www.Aljazera.com)

(٢) انظر: د. صلاح بن فهد الشلهوب، المصدر نفسه، (ص١).

بالرأسمالية المعاصرة منذ حقب زمنية طويلة يتمثل في تآكل القيم والأخلاقيات التي تحكم سلوكيات الأفراد في تعاملاتهم المالية وغير المالية. فمن الملاحظ أنه في السنوات القليلة الماضية ظهرت مواد دراسية بعنوان (أخلاقيات العمل) تضاف إلى مقررات بعض الجامعات الأمريكية إقراراً بهذا الخلل.

وسنحاول في هذا المطلب تناول مسببات الأزمات المالية وفقاً للمنظور الإسلامي، وذلك في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فسنخصصه لتناول ضوابط وقواعد الأمن والاستقرار في الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الأول: مسببات الأزمات المالية وفقاً للمنظور الإسلامي:

إن للأزمات المالية العديد من الأسباب وفقاً للمنظور الإسلامي سنحاول تناولها فيما يأتي:

أولاً: الربا:

يرى الفقهاء المسلمون أن من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية هي الربا، فقد ارتبطت بؤادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي منذ عام (٢٠٠٤م)، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام (٢٠٠٧م)، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم^(١).

وهكذا نرى أن النظام المصرفي الغربي يقوم على الفائدة أخذاً

(١) انظر: د. سامر مظهر قنطججي، مصدر سابق، (ص ٣٢).

وعطاءً، ويعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراءً وبيعاً ووساطة، وكلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد والشركات، والمستفيدون هم المصارف والوسطاء الماليون، والغبن والظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج. وهكذا نرى أن السبب الأول للأزمة المالية العالمية هو سوء أداء مؤسسات الوساطة المالية في تعاملها بالربا أخذاً وعطاءً^(١).

ثانياً: ضعف التزام المؤسسات المالية بالقيم والأخلاق:

إن ضعف التزام الأفراد بمبادئ ولوائح المؤسسات المالية هو ثمرة خبيثة للرؤية الكونية للإنسان في ظل الرأسمالية المعاصرة، واعتبار الإنسان نفسه آلة انتاج واستهلاك وتجريده من أبعاده الاجتماعية وتقييد حساباته للربح والخسارة بهذه الأرض، مما جعله أنانياً ميكافيلياً يتصرف بنزواته وأهوائه ولا يفكر إلا في نفسه وإشباع رغباته، وهو يعني أنه يبرر الغش والخداع والتدليس والاحتكار والمعاملات الوهمية^(٢).

وهذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، أي ظلم أصحاب الأموال من الأغنياء والدائنين للفقراء والمساكين والمدنيين، وهذا سوف يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم، وسوف يقود ذلك إلى تدمير المدنيين وحدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم وقروضهم^(٣).

(١) انظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، (ص٦).

(٢) انظر: د. يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، (ص٢٣).

(٣) انظر: د. حسين شحاته حسين، المصدر نفسه، (ص٦).

ثالثاً: بيع الديون:

يرى بعض الفقهاء - ومنهم سورس البليونير والمستثمر الأمريكي من أصل هنغاري - أن أهم أسباب الأزمة المالية الحالية انتشار كثير من الأدوات الاستثمارية المعقدة التي يرى أن بعضها غير مجد، ويجب التخلص منه، خاصة إذا لم تستطع المؤسسات الرقابية فهمه ومراقبته^(١)، ذلك أن الكثير من هذه الأدوات تحمل في طياتها الظلم والمقامرة في أموال المستثمرين، فجوهر أزمة الرهن العقاري هي ظاهرة بيع الديون وإعادة بيعها وهذا التمويل بالدين الذي يقوم على الفائدة هو أسلوب غير مجد، فهو يزعزع استقرار النظام المالي، ويعمق تفاوت الدخل، ويؤدي إلى هدر موارد المجتمع^(٢).

رابعاً: نظام جدولة الديون:

إن النظام المالي والمصرفي الغربي يقوم على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة أعلى، كما كان المرابون يقولون في الجاهلية «أتقضي أم تربي؟» وهذا يلقي أعباء أخرى على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.

خامساً: نظام المشتقات المالية:

يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد على معاملات وهمية ورقية شكلية، تقوم على

(١) Soros the new paradigm for financial markets: the credit Crisis of 2008 and what it means.p. 143.

(٢) انظر: د. يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، (ص ٢٤).

الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهنات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى والأمر أن معظمها يقوم على ائتمانات من المصارف في شكل قروض، وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء وتحدث الأزمة المالية^(١).

سادساً: التوسع في الإنفاق:

تبنى الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على الإنفاق الاستهلاكي من خلال خلق الطلب، من خلال جعل «التسوق متعة»، ويقدر الخبراء أن ثلثي الاقتصاد الأمريكي مبني على الإنفاق، لذلك يتوجه الاقتصاد التقليدي إلى جانب العرض فيتوسع فيه من خلال توجيه وسائل إعلامه لترويج ثقافة «كيف تنفق؟» ولو أدى ذلك إلى توجيه المستهلكين نحو الأسواق والتبذير.

بينما تبني فلسفة الاقتصاد الإسلامي على الضغط على الطلب بترشيد الاستهلاك، لذلك فهو يمنع الإسراف والتبذير لدورهما في توليد التضخم، كما يمنع التقدير لدوره المسيء في انكماش الطلب الكلي^(٢).

وفي مطلع القرن الحالي ونتيجة النفقات العسكرية على الإرهاب وعلى الحرب على العراق وأفغانستان، جاءت الأزمة المالية العالمية الحالية نتيجة الإنفاق الأمريكي المجنون لتعلن نهاية حقبة جيوسياسية وبدء تشكيل أقطاب جديدة^(٣).

(١) انظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، (ص ٧).

(٢) انظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، (ص ٦٠).

(٣) انظر: د. سامر مظهر قنطقجي، المصدر نفسه، (ص ٦١).

الضلع الثاني: قواعد وضوابط الأمن والاستقرار في الاقتصاد

الإسلامي:

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والأمان والاستقرار، وتقلل المخاطر، وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية.

ومن أهم هذه القواعد ما يأتي:

أولاً: أسس السوق الإسلامي:

أرسى الرسول الكريم محمد ﷺ أسس السوق الإسلامي عند هجرته إلى المدينة المنورة لبناء الدولة الإسلامية، فكان أول ما بناه هو المسجد لتربية النفوس على الفضيلة والإيمان، ثم سأل الرسول عليه الصلاة والسلام عن السوق، فدلّوه على سوق لليهود، فأمر بإشادة سوق للمسلمين، وقال: «هذا سوقكم، فلا ينتقصن ولا يضربن عليه خراج»، وهذا دليل على وجوب استقلالية أسواق المسلمين وحرمة انتقاصها باحتكار أو فساد أو غش وما إلى ذلك، وفيه أيضاً دليل على حرمة فرض الرسوم والضرائب على الأسواق^(١).

ثانياً: ضوابط السوق:

أوضح الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام مبدأ الحرية الاقتصادية قائلاً: «لا يبيعن حاضر لباد، دعوا الناس في غفلاتهم يرزق الله بعضهم من بعض»^(٢).

(١) انظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، (ص ١٦).

(٢) مسند أحمد (١٤٦٨٥).

وقال أيضاً ﷺ: «لا تستقبلوا السوق، ولا تحفلوا، ولا ينفق بعضكم لبعض»^(١).

ويفترض ذلك أن العمليات الاقتصادية من غير الممكن لها أن تسيير بتلقائية ساذجة، تدفعها إلى ذلك يد خفية، أو يحكمها قانون طبيعي يشبه قوانين النظام البيولوجي الذي يتصف في العادة بالجبرية، ومن ثم فإن النظام الاقتصادي الإسلامي لا يتصور فيه الاقتصاد بصفته نظاماً تعاونياً تؤدي فيه القوانين الاقتصادية مهمة تحويل سعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم بتلقائية غبية أو جبرية لها حكم الضرورة.

ومن ثم فإن العمليات الاقتصادية يجب أن تناط بجهة قادرة على توجيه هذه العمليات لتحقيق أهدافها الاجتماعية^(٢). فالكون ليس آلة خلقها الله سبحانه، ثم تركها تدور بدون تدخل، كما ترى ذلك المدرسة الفرنسية بالتالي فإن تدخل الدولة ضروري^(٣)، ومن هنا فقد خالف النظام الإسلامي الرأسمالية التي تقول بالتلقائية، وهذا التوجيه الإرادي نجده من خلال تدخل الدولة في فرض التسعيرة الجبرية عند الحاجة، وفي مكافحة الاحتكار والأنشطة المعوّقة لقوانين السوق^(٤).

ثالثاً: المشاركة في الربح والخسارة:

يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على قاعدة المشاركة في

(١) سنن الترمذي (١١٨٩).

(٢) انظر: عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، (ص ٥٨).

(٣) انظر: د. أشرف محمد دوايه، «الأزمة الاقتصادية العالمية»، بحث منشور على الرابط

التالي: www.kantakji.com

(٤) انظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، (ص ٥٨).

الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، ويحكم ذلك الحلال الطيب، والأولويات الإسلامية، وتحقيق المنافع المشروعة، والغنم بالغرم، والتفاعل الحقيقي بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال، والخبرة والعمل على وفق ضوابط العدل والحق وبذل الجهد، وهذا يقلل من حدة أي أزمة، حيث لا يوجد فريق رابح دائماً وفريق خاسر أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة^(١).

رابعاً: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبيّنة واليسير والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامياً بدون أخلاق ومثل.

وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التي تحقق الأمن والأمان والاستقرار للمتعاملين كافةً، وفي نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار^(٢).

خامساً: إن الاقتصاد الإسلامي حث على تحجيم الدين بين الناس وتوسعته مع المحتاجين بضوابط، وكأنه يسعى لضبط السوق مانعاً إياه من الوقوع بمخاطر وأزمات، أما الاقتصاد التقليدي فقد حث على التوسع بالدين مهيناً كل السبل للبطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية والتلاعب بالرهن وبيع الدين، وما إلى ذلك من ممارسات ينهى عنها الشرع الإسلامي.

(١) انظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، (ص ١٠).

(٢) انظر: د. حسين حسين شحاته، المصدر نفسه، (ص ٩).

سابعاً: إقطاع الأراضي وإحيائها: تقوم الدولة الإسلامية بمنح رعاياها الأراضي لاستغلالها والانتفاع منها، وقد سمح الإسلام أيضاً لرعايا الدولة الإسلامية بإحياء الأرض الموات، فمن أحيأ أرضاً ميتة فهي له، على أن يستغلها خلال ثلاث سنوات، وإلا أخذت منه، بهذه الطريقة تستغل الأرض استغلالاً جيداً وتتوافر فرص العمل للكثيرين وتنخفض الأسعار وينتهي احتكار الأغنياء للأراضي والأموال^(١).

سادساً: سهم الغارمين: أوجب الإسلام على المال زكاة سنوية مقدارها (٥، ٢٪) من المال النامي تدفع من ملاكه إلى الفقراء كمساهمة اجتماعية، فمن أحد مصاريف الزكاة المهمة جداً هي إغناء الفقراء والمساكين خاصةً إذا كانوا قادرين على العمل، وفي هذا محاربة للبطالة وتشجيع للاستثمار، ومن مصاريف الزكاة سهم الغارمين، أي المدينين، وهم مدينون غرقوا في ديون عجزوا عن سدادها^(٢).

سابعاً: نهى الرسول ﷺ عن الاقتصاد الورقي (توريق الديون) قائلاً: «لا تبع ما ليس عندك»^(٣) لما في ذلك من جهالة وغرر، وتؤدي لحالات بيع وشراء وهمية تؤدي في الغالب إلى تدهور الحالة الاقتصادية، وهذا ما نهت إليه أسواق البورصة، فعمدت إلى التخفيف منها، فالقائمون على العملية يبقون ولمدة شهر مدينين، وبالتالي يمكنهم بيع وشراء الأصل ذاته عدة مرات وحصد أو قبض الفوارق الحاصلة بسبب الأسعار المتغيرة يومياً^(٤).

(١) انظر: محمد بن سعيد سهو أبو زعرور، مصدر سابق، (ص ٩٨).

(٢) انظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، (ص ٩٥).

(٣) سنن الترمذي (١١٥٣).

(٤) انظر: د. سامر مظهر قنطقجي، مصدر سابق، (ص ١٧).

ثامناً: التلقائية المستهدفة موضوعياً: يفترض هذا القانون أن هناك قوانين في السوق قادرة على قيادة العمليات الاقتصادية إذا ما توافرت لها شروط المنافسة المتكافئة، ومن ثم فإن تدخل الدولة ربما كان مفسداً لهذه القوانين أكثر، مما يفيد العملية الاقتصادية. وتأسيساً على هذا عمد الاقتصاد الإسلامي من خلال الدولة على تهيئة الظروف المناسبة للمنافسة المتكافئة، ومن ثم أراد طرفا العملية الاقتصادية أن يتصرفا بعفوية دون تدخل من عوامل أخرى للتأثير على هذا الطرف أو ذاك، ومن هنا أشار الفقه الإسلامي إلى الحالات التي تعيق حرية التنافس، وتمنع من التصرف بتلقائية بالتأثير على خيارات الفرد بالتدليس أو بالسمسرة والوساطة، ويتجلى هذا في حجب الوسيط الانتهازي وتحريم حجب المعلومات عن أحد طرفي العملية الاقتصادية وإيجاب توفير الدولة للمعلومات التي تزيل الجهالة، لذلك حرم تلقي السلع والنجش وأباح لمن تعاقد مع الجهالة حق فسخ العقد لعدم توافر المعلومات أو تزيفها، فشرع خيار العيب وخيار الغبن، وفي كل ذلك كان لنا نتائج مهمة^(١).

تاسعاً: ربط عملة الدولة الإسلامية بالذهب والفضة: ذلك أن الإسلام حرم كنز الذهب والفضة، وربط بها أحكاماً شرعية ثابتة، فقد فرض الزكاة فيهما وحدد الدية بهما أيضاً، وتم تحديد أحكام الصرف في المعاملات النقدية بالذهب والفضة أيضاً، وهذا كله يبين لنا أن ذلك إقرار من الرسول عليه الصلاة والسلام بجعل الذهب والفضة هما الوحدة القياسية النقدية التي تقدر بها أثمان المبيعات وأجرة الجهود، وكذلك ربطت عملة الدولة بهما.

(١) انظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، (ص ٦٠).

وقد سار العالم على اتخاذ الذهب والفضة عملة ونقداً إلى أن تم إلغاء ربط الدولار بالذهب عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في (١٥/٨/١٩٧١م) إلغاء نظام بريتون وودز. ومنذ ذلك الوقت يعاني العالم من مشاكل نقدية حادة معروفة لدى الجميع^(١).

وبالنتيجة فإننا نتوصل إلى أن هذه القوانين العاملة في الشريعة الإسلامية تقودنا إلى أنه لا يوجد سبب واضح يدعو الدولة إلى تبني سياسة تشمل على القسم الأعظم من الحياة الاقتصادية للجماعة، فلا مصلحة للدولة في أن تتبنى سياسة واسعة على مستوى النشاط الاقتصادي، ذلك لأن الدولة متى ما تمكنت من تحديد الحجم الإجمالي للموارد المخصصة لزيادة هذه الوسائل والمعدل الأصلي للمكافحة الممنوحة، فإنها تكون قد قامت بكل ما هو ضروري، وبهذا فإنه يمكننا القول أن الشريعة الإسلامية قد توصلت إلى نتائج من الكفاءة والقدرة ما جعلها تتميز عن الأنظمة الاقتصادية كافة، إذ غاية ما وصل إليه الاقتصاد الحديث هو قوله بالتدخل المحدود للدولة وفق المعايير التي قدمناها.

المطلب الثاني: دور المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية:

تقوم المصارف بدور جوهري وأساسي في مجال النشاط الاقتصادي، ولذلك تحرص جميع الدول على تملك جهاز مصرفي يعتمد عليه في تسيير وتوجيه شؤونها الاقتصادية بما يحقق أهدافها القومية.

وقد لاقت المصارف في كل بلاد العالم تنظيمًا يجعلها أداة فعالة في نهضة هذه البلاد اجتماعياً واقتصادياً.

(١) انظر: محمد بن سعيد بن سهو أبو زعرور، مصدر سابق، (ص ٩٦).

ولابد من أن يكون للعالم الإسلامي نصيبه من هذا التنظيم، ذلك أنه يمر في الوقت الحاضر بدور انتقالي. لذلك كان حرياً بالمفكرين المسلمين أن يبذلوا كل عنايتهم لاستحداث ما يتطلبه هذا التطور من تغييرات هيكلية اجتماعية وقانونية واقتصادية.

ومن أجل الإمام بالتنظيم الإسلامي للمصارف المالية وأساليب مواجهتها للأزمات المالية سوف نتناولها في خضم هذا المطلب، وذلك عبر تناول تاريخ ظهور المصارف الإسلامية في الفرع الأول، في حين سنخصص الفرع الثاني للتعريف بالمصارف الإسلامية، بينما يكون الفرع الثالث مكرساً لمناقشة خصائص هذه المصارف، في حين سنتناول عبر الفرع الرابع استراتيجية الحل الإسلامي للأزمات المالية.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية لظهور المصارف الإسلامية:

تشير الوقائع التاريخية إلى أن بوادر تجربة المصارف الإسلامية قد ظهرت - لأول مرة - في مدينة (بيت غمر) المصرية عام (١٩٦٣م)، لكن البداية الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي تمثلت بتأسيس بنك دبي الإسلامي عام (١٩٧٧م)، حيث اتسم عمله بتكامل الخدمة المصرفية، ثم توالى بعد ذلك إنشاء المصارف الإسلامية حتى في بلدان غير إسلامية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا^(١).

ذلك أن المصارف أصبحت اليوم تشير إلى مجالات التطور والتقدم الاقتصادي لأي بلد، حيث شهدت الساحة المصرفية الدولية والمحلية

(١) انظر: شاهين عكاب سالم، «الصيرفة (بحوث وتطبيقات)» ط١، مطبعة نون، سوريا،

انتشاراً وتوسعاً كبيراً في الولوج إلى هذه الصناعة سواء كان في إنشاء مصارف تعمل وفقاً لحكم الشريعة الإسلامية، أي لا تتعاطى بالفائدة أخذاً وعطاءً، أو تحول بعض المصارف التقليدية إلى نشاط الصيرفة الإسلامية^(١).

وتعود أسباب انتشار الصيرفة الإسلامية في منتصف القرن الماضي (العشرين)، بسبب تنامي الموارد وتراكم الثروات، حيث أصبح الفرد المسلم يتحرى عن الحلال والحرام في النشاط، ومن هنا مارست بعض المصارف نشاطاً يقوم على عدم استيفاء الفائدة إلا أن ذلك تطلب تجميع القواعد والأسس المصرفية المتبعة والتأكد من مطابقتها لأحكام الدين والشريعة^(٢).

وحسب أحدث الأرقام ذات الصلة بهذا النشاط المصرفي، فإن عدد المؤسسات المالية التي تطبق الصيرفة الإسلامية يقدر بنحو (٣٠٠) مؤسسة تنتشر في جميع أنحاء العالم، ولديها موجودات تبلغ (٣٠٠) مليار دولار، ومن المتوقع نمو هذه الموجودات إلى (١,٨٥) تريليون في نهاية السنوات الست القادمة وبنسبة نمو (٢٤٪) سنوياً.

هذا ويرى الخبير بالصيرفة الإسلامية السيد لاجم حمد الناصر: «أن الصيرفة الإسلامية لم تعتمد في بدايتها عام (١٩٧٠م) على أي تجارب سابقة، فقد بدأت معتمدة على الله سبحانه، ثم على ذلك الكم الهائل من التراث الفقهي الذي تركه علماء الأمة على مدى قرون وإرادة الآباء

(١) انظر: صادق راشد الشمري، «عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الإسلامية»، ط ١، مطبعة الفرح، بغداد، ٢٠٠٨م، (ص ٧).

(٢) انظر: صادق راشد الشمري، «أساسيات الصناعة المصرفية (أنشطتها والتطلعات المستقبلية)» ط ٢، مطبعة الفرح، بغداد، ٢٠٠٦م، (ص ٧).

المؤسسين لإنجاح هذا المشروع الحضاري للأمة الإسلامية، فأخذت بمبدأ التجربة والخطأ بحيث يتم في النهاية الوصول للأدوات المثلى في مجال التمويل والاستثمار^(١).

وفي العراق بدأت الصناعة المصرفية بالانتشار، حيث بدأت بمصرف واحد، وهي الآن بحدود ثمانية مصارف منها: (المصرف الإسلامي العراقي، مصرف كردستان الدولي للتمويل والتنمية، المصرف الوطني الإسلامي، مصرف دجلة والفرات، مصرف البلاد الإسلامي، مصرف التعاون الإقليمي) وهذه المصارف تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بإجمالي رؤوس أموال بلغت (٢٠٠) مليار دينار عراقي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الوعي الكبير لدى شرائح واسعة من المجتمع بهذا المنتج الجديد الذي بدأ يزاحم الصيرفة التقليدية أو يكاد أن يزاحمها^(٢).

الفرع الثاني: التعريف بالمصرف الإسلامي:

إن المصرف الإسلامي هو: مؤسسة مالية تحمل رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية، تهدف إلى تحقيق نفع عام للمجتمع الإسلامي قائم على أسس أخلاقية وإنسانية واقتصادية واجتماعية، أي أنه مؤسسة لا تهدف إلى الربح بقدر ما تستهدف تحقيق قيم تربوية واقتصادية عليا لتحقيق بالضرورة أعلى درجات التكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة^(٣).

(١) انظر: شاهين عكاب سالم، مصدر سابق، (ص١٠٩).

(٢) انظر: د. صادق راشد الشمري، «أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية»، مصدر سابق، (ص٧).

(٣) انظر: د. صادق راشد الشمري، «عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الإسلامية»، مصدر سابق، (ص١١).

كما قد عرفه البعض بأنه: «مؤسسة مصرفية ذات إطار شامل وذات أغراض متعددة تتعامل في الائتمان النقدي في الاستثمارات التي تتفق ومعطيات الشريعة الإسلامية وبما ينسجم مع أهداف الدين الإسلامي، وبما يخدم مصلحة المجتمع الإسلامي»^(١).

وقد عرف بعض كتاب الاقتصاد الإسلامي المصارف الإسلامية بأنها: «بنوك لا ربوية» أي التي لا تتعامل بالفائدة، بينما عرفها آخرون بأنها: «البنوك التي تباشر أنشطتها المصرفية مع التزامها باجتنب العوائد الربوية»^(٢).

كما ويعرف المصرف الإسلامي بأنه: مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال، وتوظيفها، وتقديم الخدمات المصرفية بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وبما يخدم المجتمع وعدالة التوزيع بوضع المال في مساره السليم^(٣).

كما يعرف المصرف الإسلامي بأنه: «منظمة حديثة النشأة تسعى لنبد سعر الفائدة، واتباع قواعد الشريعة الإسلامية في معاملاتها».

هذا وقد أوضحت المصارف الإسلامية في وقتنا الحاضر تقدم وسائل تنمية وتطوير فريدة من نوعها لا تستطيع أن تقدمها المصارف التقليدية، وفي الوقت نفسه هي مربحة وتسعى إلى تحقيق الغاية الأساسية والمثلى للمجتمع، وهو التكافل الاجتماعي بين جميع أفرادها، كما تقدم خدمات

(١) انظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، «مخاطر العمل المصرفي»، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٧م، (ص ١٦).

(٢) انظر: د. طارق طه، «إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية»، ٢٠٠٠م، (ص ١٩٤).

(٣) انظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، مصدر سابق، (ص ١٧).

المنفعة العامة بمختلف أشكالها، وكذلك المساهمة في التنمية الاقتصادية، وإعادة إعمار البنى التحتية في دولها من خلال الأنشطة الاقتصادية^(١).

واستناداً إلى ما تقدم يمكننا القول بأن طبيعة عمل المصارف الإسلامية وأساس عملها أنها لا تتعامل بالربا (سعر الفائدة)، وتطبق الشريعة الإسلامية ومبادئها في جميع معاملاتها، ولها العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تنسجم مع الدين الإسلامي من أجل تحقيق منفعة المجتمع ومساعدة أفراده، وبناءً على ذلك يمكننا تعريف المصارف الإسلامية بأنها: تلك المصارف التي تعمل وفقاً لآلية مصرفية تحدد إطارها الشريعة الإسلامية.

الفرع الثالث: خصائص المصارف الإسلامية:

إن للمصارف الإسلامية العديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المصارف التقليدية فتجعلها أقل تأثراً بالأزمات المالية.

ومن بين هذه الخصائص ما يأتي:

أولاً: إنها مصارف تبني تعاملاتها على أساس الشريعة الإسلامية، وتستبعد التعامل بالفائدة الربوية، وهو أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية، إذ إنها تعمل وفق مبادئ الدين الإسلامي، وذلك من أجل تنقية المجتمع الإسلامي من كل ما لا يتلاءم مع مبادئه الإسلامية^(٢).

(١) انظر: د. صادق راشد الشمري، «أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية»، مصدر سابق، (ص ٢٩).

(٢) انظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، مصدر سابق، (ص ١٧).

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١).

ثانياً: توجيه الجهد نحو التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية، وتعميق القيم الروحية بتحقيق التكافل الاجتماعي، فالمصارف الإسلامية تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية في إطار متوازن، وكذلك تحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي، وذلك عبر منح الزكاة وتوزيعها وإنفاقها بأوجه الصرف المشروعة، وذلك من أجل توفير الخدمة الاجتماعية العامة للمجتمع الإسلامي^(٢).

ثالثاً: إن هدف المصرف الإسلامي هو تعظيم ثروة المودعين والمالكين، في حين يهدف المصرف التقليدي إلى تعظيم ثروة المالكين فقط^(٣).

رابعاً: لقد حرمت الشريعة الإسلامية كل صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين، مثل خصم الأوراق التجارية، وخصم الشيكات المؤجلة السداد، كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين)، وقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام

(١) سورة البقرة: الآية (٢٧٥).

(٢) انظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، مصدر سابق، (ص ١٨).

(٣) انظر: شاهين عكاب سالم، «الصيرفة»، مصدر سابق، (ص ١٣١).

بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون، مما أدى إلى اشتعال الأزمة، وهذا ما حدث فعلاً^(١).

خامساً: تنوع صيغ الاستثمار الإسلامي، إذ تتصف الاستثمارات بالمصرف الإسلامي بما يأتي:

- التفاوت في توقيت تحقق العائد والإيراد.
- التفاوت في توقيت تحصيل العائد والإيراد.
- التفاوت في درجة المخاطرة أو الضمانات اللازمة.
- التقيد بالضوابط الشرعية التي تحكم العديد من أدوات الاستثمار.

سادساً: التأكيد على العمولة باعتبارها أجرة عمل، والاهتمام الواسع والكبير بتوسيع الدخول التي تدر منها وبما تسمى (على أساس العمولات)^(٢).

سابعاً: محاولة التقليل أو الحد من ظاهرة التضخم، إذ تساهم المصارف الإسلامية في الحد من هذه الظاهرة، وذلك عن طريق قيامها بتعزيز واستقرار قيمة الوحدة النقدية، حيث تنخفض فرصة خلق النقود فيها، وبذلك تحافظ على العلاقة السليمة بين المعروض النقدي والنتائج القومي، ذلك أن المصارف الإسلامية لا تسمح بالسحب على المكشوف في الحسابات الجارية، وبذلك ينخفض دورها في خلق النقود، بينما المصارف التقليدية تقوم بخلق النقود أو الائتمان عن طريق منح

(١) انظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، (ص ١١).

(٢) انظر: إسرائي يوسف ذنون النعيمي، «تصميم نظام تكاليف للمصرف العراقي الإسلامي»، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠١م، (ص ٥).

الاعتمادات للسحب على المكشوف، وبذلك تنفق أضعاف ما مودع لديها من مبالغ وتخلق ضغوطاً تضخمية تعيق التنمية الاقتصادية^(١).

ثامناً: تجميع الأموال العاطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار، وذلك بالنظر لعزوف الكثير من المسلمين عن التعامل مع المصارف التقليدية خشية الوقوع في الحرام، لذلك فإن المصارف الإسلامية تسعى إلى دفع الكثير من هؤلاء نحو استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها في مشروعات تنموية مختلفة، لتجعل منها أداة فعالة في خدمة الاقتصاد الوطني^(٢).

الفرع الرابع: استراتيجية الحل الإسلامي للآزمات المالية:

لقد تنبأ علماء الاقتصاد الوضعي من قبل بانهيار النظام الاقتصادي الاشتراكي، لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع فطرة الإنسان وسجيته، ومع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، كما تنبأ العديد من رواد النظام الاقتصادي الرأسمالي بانهيائه، لأنه يقوم على مفاهيم ومبادئ تتعارض مع سنن الله ﷻ ومع القيم والأخلاق، كما أنه يقوم على الاحتكار والفوائد الربوية (نظام فوائد القروض والائتمان) التي يرونها أشراً شراً على وجه الأرض، وتقود إلى عبادة المال وسيطرة أصحاب القروض (المقرضون) على المقرضين وتسلب حرياتهم وأعمالهم وديارهم، وتسبب آثاراً اجتماعية واقتصادية خطيرة.

وفي هذا الفرع نتناول استراتيجية الحل الإسلامي للآزمات المالية وتكمن في:

(١) انظر: شيماء وليد عبد الهادي البواب، مصدر سابق، (ص ٢٠).

(٢) انظر: إسرائ يوسف ذنون النعيمي، المصدر نفسه، (ص ٦).

أولاً: يذكر أنه من أسباب الأزمة المالية هو ضعف التزام المؤسسات المالية بالقيم والأخلاق، والسؤال هنا هو: هل هناك وسيلة لتهديب هذه الشخصية المتوحشة التي غرستها الرأسمالية في اتباعها؟

إن لدى المسلمين رؤية كونية مختلفة تهذب سلوك الفرد وتجعله أكثر اعتدالاً وأكثر صدقاً وأكثر تعاوناً، وذلك لأن الرؤية الكونية الإسلامية وكذلك رؤية جميع الديانات السماوية تقوم على جعل الدنيا مزرعة للآخرة فالحق ﷻ يقول لنا: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾^(١)، أي يا أيها الإنسان عش في هذه الأرض وتمتع بنعمها، ولكن اضبط هذا العبث بقيم التكافل والاعتدال والصدق والأمانة، ولا تفسد في الأرض، هذا إذا أردت أن تكسب الآخرة التي هي أفضل وأدوم من هذه الدنيا الفانية، كما يؤكد الحق سبحانه في قوله: ﴿بَلْ تُؤْتِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾^(٢) وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^(٢).

هذه الرؤية تمثل حافزاً للإنسان بجعله مرتبطاً بالآخرة أكثر من الدنيا، لذلك فهو يعيش في هذه الدنيا مهذباً لنزواته وأخلاقياته، لأنه يطمح إلى ما هو أفضل إلى رضا الله وثوابه وتوفيقه، وهكذا فإننا نرى أن هنالك الملايين من الناس الذين يبحثون عن مستحقي الزكاة ليدفعوا إليهم بركة أموالهم، بينما نجد أن الدول الغربية تنفق ملايين الدولارات لتكافح ظاهرة التهرب من الضرائب وتتابع أصحابها، وبذلك نجد أن الفرق بين المسلمين

(١) سورة القصص: الآية (٧٧).

(٢) سورة الأعلى: الآيتان (١٦ - ١٧).

والغرب هو فرق في المنظومة العقائدية والأخلاقية التي يعمل في إطارها النظام المالي^(١).

ثانياً: إن النظام المالي والاقتصادي الإسلامي يقوم على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، يقول تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢)، في حين أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية توقف المدين عن السداد، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة أو تدوير القرض بفائدة أعلى، أو تنفيذ الرهن على المدين وتشريده وطرده ولا يرقب فيه إلاّ ولا ذمة، وهذا يقود إلى أزمة اجتماعية وإنسانية تسبب العديد من المشكلات النقدية والاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك^(٣).

ثالثاً: إن جوهر أزمة الرهن العقاري هي بيع الديون وإعادة بيعها، وهذا التمويل الذي يقوم على الفائدة أسلوب غير مجدٍ، فهو يزعزع استقرار النظام المالي ويعمق تفاوت الدخل، ويؤدي إلى هدر موارد المجتمع وإن الدين الإسلامي قد شرع صيغاً استثمارية كالمضاربة والمشاركة وغيرها من الأدوات الاستثمارية التي تقوم على قاعدة (الغنم بالغرم)، وتركز على الاقتصاد الفعلي وتبعده عن حمى المراهقات والمتاجرة بالنقود.

وبمقارنة سريعة بين المصرف الربوي والمصرف الإسلامي حتى تتضح

(١) انظر: يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، (ص ٢٢ - ٢٣).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٨٠).

(٣) انظر: د. حسين حسين شحاته، مصدر سابق، (ص ١١).

جوانب الاستقرار والكفاءة والعدالة التي تتصف بها أدوات الاستثمار الإسلامي، فالمصرف الربوي يتسلم ودائعه ويحولها إلى المستثمرين على أساس الفائدة المثبتة، أي أن المودعين والمساهمين في هذا المصرف يضمنون ومنذ البداية رؤوس أموالهم والفوائد المتراكمة عليها، وحيث إن المشروعات التي تستثمر فيها هذه الأموال عرضة للربح والخسارة، فعندما تحدث خسائر في هذه المشروعات، أي في أصول المصرف فإنها تقع بأكملها على المقترضين، أي أصحاب المشروعات، وإذا لم يتمكنوا من تسديدها، فإن هذا يعني أن أصول المصرف أصبحت أقل من خصومه، وبالتالي فإنه يتعرض للإفلاس.

أما المصرف الإسلامي فإن العائد الذي يحققه للمودعين والمساهمين يكون مرتبطاً دائماً بنتيجة المشروع الذي استثمرت فيه الأموال، فإذا حقق أصحاب المشروع أرباحاً يتم تقاسمها مع المساهمين والمودعين على أساس نسبة متفق عليها سلفاً، أما في حالة الخسارة التي تنتج من تقصير من جانب رجال الأعمال، فإن هذه الخسارة تقع على المساهمين والمودعين وحدهم، بينما يخسر رجال الأعمال جهدهم الذي بذلوه خلال تنفيذهم للمشروعات.

ومن هنا نرى أنه إذا خسرت المشروعات، فإن عوائد المودعين تتراجع مع هذه الخسارة، أي أن خصوم المصرف تتراجع مع تراجع الأصول، مما يحقق استقراراً للمصرف، ولا يكون عرضة للانحيار. والمصرف الإسلامي هو كذلك أكثر عدالة وكفاءة في استغلال الموارد، لأن عوائده لا تقوم على بيع النقود، وإنما على المشاركة في الربح

والخسارة في مشروعات فعلية يتم تنفيذها في الاقتصاد الفعلي فهو أقرب إلى البنك الاستثماري الذي يساهم في تنمية المجتمع.

والمصرف الإسلامي إذا وجد بيئته العقائدية والأخلاقية، أي إذا كان المتعاملون معه على مستوى من الثقة لا يشترط على المقترضين الضمانات والرهنونات التي يشترطها المصرف الربوي والتي تقصم ظهور أصحاب الحرف والمهارات وتحرمهم من فرصة إقامة مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، وهي المشروعات التي تعتبر العمود الفقري لأية تنمية جادة لأنهم لا يملكون ما يرهونونه مقابل القرض^(١).

رابعاً: إيجاد هيئة رقابية تتولى القيام بمهامها الإدارية بنفسها أو بتكليف غيرها، وذلك للتأكيد من أن ما يجري عليه العمل داخل الوحدة الإدارية أو الاقتصادية يتم وفقاً للشريعة الإسلامية وقواعدها وطبقاً للخطط الموضوعية والسياسات المرسومة والبرامج المعدة وضمن الحدود المعمول بها لتحقيق أهداف معينة أرادتها الشريعة وقصدتها لتحقيق مفهوم خلافة الإنسان في الأرض^(٢).

ويخلص المفكرون الماليون الإسلاميون من خلال تحليل الأزمة المالية المعاصرة إلى أنها تركز حول النظم الوضعية الآتية:

- نظام الفائدة (الربا) على الودائع ونظام الفائدة على القروض.
- نظام التجارة بالدين أخذاً وعطاءً.
- نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة مقابل زيادة الأجل.

(١) انظر: يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، (ص ٢٥).

(٢) انظر: د. عبد اللطيف الهميم، مصدر سابق، (ص ٥٧).

- نظام بيع الديون .

وكما يتبين من مفاهيم وقواعد وضوابط النظام المالي والاقتصادي الإسلامي والمصارف الإسلامية أنها تحرم كل هذه النظم التي كانت سبباً في حدوث الأزمة المالية العالمية، فقد حرمت الشريعة الإسلامية نظام الفائدة الربوية على القروض والائتمان، وأحلت نظم التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة وتفاعل رأس المال والعمل في إطار قاعدة الغنم بالغرم، كما حرمت الشريعة الإسلامية كل صور الغرر والجهالة والتدليس والمقامرة والغش والكذب وأكل أموال الناس بالباطل، وأكدت الالتزام بالصدق والأمانة والشفافية.

ويخلص دعاة النهج الإسلامي إلى القول أنه عند الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي يمكننا من الخروج من الأزمة مرتكزين على قول الله ﷻ: ﴿فَأَمَّا يَا نِينَكَم مِّنِّي هُدَىٰ فَمَن اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١﴾، وقال تعالى: ﴿يَمْحُقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢﴾.



(١) سورة طه: الآيات من (١٢٣ - ١٢٤).

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٧٦).

الخاتمة

الآن، وقد انتهينا من بحث ودراسة العولمة والمنظمات الدولية المالية، فإن من المناسب عرض نتائج هذه الدراسة، والمقترحات التي نراها في هذا الشأن.

أولاً: نتائج الدراسة:

من استعراض موضوع الدراسة وتحليله، يمكن أن نستخلص النتائج الآتية:

١ - إن التنظيم الدولي المعاصر هو ثمرة لمنطق القوة تحكمه قواعد الغالب والمغلوب وليس لقوة القانون، ولعل المثال الساطع على ذلك أن الأمم المتحدة وسواها من المنظمات الدولية قامت بإرادة الأقوياء منذ البدء، لذا حفظت لهم الحق في التمرد عليها وإقصاء القانون الذي يفترض أنهم إليه يحتكمون، إذ ليس بالإمكان إطاعة النقيضين: القوة والقانون.

٢ - للعولمة تجليات وانعكاسات وآثار متنامية في شتى المجالات المالية والاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية، وأكبرها حجماً في المجال المالي والاقتصادي، وقد أدت جميعها في جانبها السلبي إلى انحسار دور الدولة في شتى هذه المجالات.

وكان أيضاً للعولمة أثر كبير في قواعد القانون الدولي والمنظمات الدولية، فتم تعطيل العديد من قواعد الشرعية الدولية باستثناء ما استخدم

منها لأغراض ومصالح ذاتية بواسطة القوى المهيمنة على النظام العالمي بعد الحرب الباردة، أما المنظمات الدولية، فقد تم تهميشها أمنياً وسياسياً والزجّ بها في أدوار أخرى ثانوية .

٣ - تعمل العولمة على إعادة صياغة وتشكيل الحدود الثابتة والراسخة بين الميادين أو المجالات الدولية والداخلية، وتعمل كذلك على تغيير المفاهيم التي تحملها أو التي تؤمن بها بخصوص المجال أو النطاق المناسب لممارسة كل من القانون والسياسة على الصعيدين الداخلي والدولي، فالعولمة تعمل على انتقال السلطة من الدولة إلى السوق، وعلى هذا فإن مفهوم السيادة لا يتصدع أو يتآكل، وإنما يتعرض إلى عملية تحول من النموذج الوستفالي إلى نموذج قانوني متعدد المراكز.

٤ - العولمة عملية مستمرة تتيح فرصاً يجب اغتنامها وتثير مخاطر وتحديات يجب تجنبها مع الأخذ في الاعتبار أن عدم الاستقرار في النظم الاقتصادية والمالية الدولية تمثل مشكلة خطيرة تتطلب الاهتمام العاجل بها. وهناك مصاعب كثيرة أمام فرص ومكاسب العولمة التي يمكن أن تعود على الدول النامية، وأهمها القيود المفروضة على انتقال التكنولوجيا والثقافة وتقليص دور الدولة لمصلحة مقومات العولمة وفي وضع السياسات الاقتصادية والمصاعب الناجمة وراء اتفاقيات الغات.

٥ - إن ظاهرة العولمة، وبعد أن دخلت في إطار دراسات القانون الدولي أصبحت تنال حيزاً مهماً من مشكلات هذا القانون ومعالجته، وخاصة منها ما يتعلق بالأوضاع القانونية المتصلة بالنظام الدولي الاقتصادي والمالي .

٦ - تعاظم أدوار المنظمات الدولية المالية وتطور مجالات عملها

وتزايد تأثيرها في المجتمع الدولي وقدرتها على إيجاد الحلول المناسبة لعدد من المشكلات الاقتصادية والمالية التي تحتاجها الدول وتطويرها للأدوات القانونية التي تستعين بها للوصول إلى تحقيق غاياتها.

للهلة الأولى تبدو المنظمات الدولية ابتكاراً متقدماً، باعتبارها أدوات طيعة في خدمة التعاون بين أعضاء التنظيم الدولي المعاصر، الذين أسرف البعض باعتبارهم عائلة واحدة، غير أن الحقيقة الموجهة تكشف زيف النظرة الأولى للمنظمات الدولية خاصة المنظمات الالتميازفة اللف بنف ترتيبفة طبقة ظالمة بين دول العالم المعاصر، والأدهى من ذلك أن المنظمات في العقد الأخير من القرن العشرين، بدأت تأنف من دورها كآليات في خدمة التعاون الدولي المفترض.

٧ - حدوث تغيرات كبيرة في بيئة وعمل مؤسسات النظام الدولي، بحيث باتت هذه المؤسسات تؤدي دوراً واضحاً في مجال التعامل مع مشكلات التنمية والتخلف لدى دول العالم الثالث، وقدره هذه المؤسسات على التأثير الحقيقي والفاعل في إحداث تغيير ملموس على واقع النظام المالي والاقتصادي الدولي، وبشكل خاص ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسية من أدوار في هذا الميدان.

٨ - بالرغم من أن مبدأ عدم التدخل هو من المبادئ التي استقرت في القانون، إلا أن أدوات العولمة (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية) لم تنقيد بهذا المبدأ في حالات كثيرة، بل أخذت تقنن للتدخل وتضعه في إطار من المشروعية، وصندوق النقد الدولي (IMF) قام بتعديل لوائحه تدريجياً بشكل يمكنه من التأثير في الشؤون الداخلية لدوله الأعضاء من خلال وضع شروط صارمة لعقد صفقات

القروض مع هذه الدول التي أصبحت تلتزم باتباع الإرشادات التي يضعها الصندوق والبنك الدوليان، والتي تتعلق بضرورة التكييف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي في الدول المعنية، وهي من الأمور التي يتركها القانون الدولي أصلاً لكي يتم تنظيمها من جانب الدولة.

ولقد كان من شأن هذه التدخلات أنها لم تساعد على التأثير في الشؤون الداخلية للدولة فحسب، بل إنها ساعدت على تفكيك بعض الدول (كما هو الحال في يوغسلافيا)، وبالمثل فإن البنك الدولي لم يلتزم تماماً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون السياسية للدول الأعضاء، بل أصبح يتدخل في تفاصيل الحياة الداخلية للدول الأعضاء عند طلب القروض ولاسيما إذا كانت هذه الدول من البلدان النامية.

أما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية فلم يرد في اتفاقيتها المنشأة ما يدل بشكل مباشر على التقيّد بمبدأ عدم التدخل، ولكن ذلك لا يعني أن هذه المنظمة لا تلتزم بالمبدأ الذي استقر في القانون الدولي العرفي وفي التنظيم الدولي أيضاً، وبالتالي يمكن القول أن هذا المبدأ يسري على منظمة التجارة العالمية، بيد أن الممارسات العملية قد لا توحى بمثل هذه النتيجة دائماً. فالواقع أن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية قد نقلت التدخل في شؤون الدول من مجال الحظر إلى مجال الإباحة، وهكذا أصبح للنظام الدولي التجاري الذي أتت به اتفاقيات تحرير التجارة العالمية تأثير واسع النطاق في شؤون الدول.

إذ كان من الممكن النظر إلى هذا التأثير على أنه تدخل غير مشروع إذ قامت به بعض المنظمات الدولية المالية (كالصندوق والبنك الدوليين)؛ فإنه أصبح مشروعاً في ظل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية.

فالتكليف الهيكلي الذي يطلبه الصندوق والبنك الدوليان يراه بعض الفقهاء تدخلاً في شؤون الدول المعنية، أما في إطار اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، فإنه أصبح محل اتفاق بين الأعضاء، وبالتالي فإن القول بعدم مشروعيته لم يعد ممكناً وقد ساعدت العولمة المالية على ترسيخ هذه المفاهيم بشكل لا يقبل الجدل.

١ - أظهرت الأزمة المالية العالمية حقائق لا يمكن إغفالها تتجسد بـ:

أ - الإقرار بعجز نماذج التنبؤ بالأزمات، لأن هذه النماذج كانت أكثر إفادة في تحديد درجة حساسية البلدان للأزمات خلال فترات الاضطرابات المالية الدولية من إفادتها في التنبؤ بتوقيت وقوع الأزمات. وقد يعود ذلك إلى أن نمط الأزمات ما انفك يتطور عبر الزمن، وهو ما جعل صندوق النقد الدولي في موقع المتهم لعدم قدرته على الحد من السلوكيات الخاطئة للأسواق المالية الدولية، وأن مشروطيته كانت في معظمها لحماية المصالح السياسية والاقتصادية للدول الكبرى والبنوك المقرضة دون مراعاة لمصالح الدول المتلقية للقروض والمساعدات.

ب - الإحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي كونه المحرك الأساسي للنظام الرأسمالي، وهو ما جعل التفكير يتجه إلى البحث عن بدائل تمويلية أخرى، من أبرزها الصيرفة الإسلامية التي ما فتئ دورها يتعاظم، بحيث انتقل عدد المؤسسات المالية الإسلامية من مؤسسة واحدة سنة (١٩٧٥م) إلى (٣٩٠) مؤسسة تعمل في أكثر من (٧٥) بلداً بأصول تفوق (٧٠٠) مليار دولار.

وتتميز البنوك الإسلامية باستبعادها للفائدة وتحريم المضاربة في النقود، ليس هذا فحسب، بل تتميز بارتباط التمويل فيها بالاقتصاد العيني،

مما يؤدي إلى حساب دقيق لمخاطر الائتمان. وقد تكون هذه المزايا هي التي دفعت (بوفيس فينست) رئيس تحرير مجلة (Ghallenges) إلى الكتابة في افتتاحية الجريدة في (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨م) مقالاً بعنوان (البابا أو القرآن).

وجاء فيه: «أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن، لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام وتعاليم وطبقوها، ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لأن النقود لا تلد نقوداً».

ج - الشعور بالحاجة إلى ضرورة مراجعة مؤشرات مخاطر البلدان والأسواق بادخال عناصر جديدة من غير العناصر التقليدية، التي تجعل من الدول النامية فقط دولاً ذات مناخ أعمال غير مناسب، متجاهلة المخاطر الكبيرة القائمة في أسواق الدول الصناعية.

د - شكلت الأزمة المالية العالمية الأخيرة، مؤشراً على انتهاء مرحلة العولمة المالية لتلكو وفشل ركائزها في تجنب أو معالجة هذه الأزمة المالية قبل وبعد حدوثها.

ثانياً: التوصيات:

١ - إذا لم تزح العولمة من جراء تداعيات هذه الأزمات المالية، وإذا ما استمرت فالقضية هي كيف يتسنى لنا إنجاحها، والنجاح منوط بضرورة إجراء اصلاحات للمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) فيجب أن لا ينحصر سماعنا لأصوات وزراء المالية والخزانة في صندوق النقد الدولي، ووزراء التجارة

في منظمة التجارة العالمية، بحيث يتم سماع ممثلو البلدان النامية الذين يتوجب أن يكون لهم حسن الاطلاع، حيث إن هذه الدول ليس بوسعها تحمل أنواع الموظفين الذين يمكن أن تحشدتهم الولايات المتحدة الأمريكية لدعم مواقفها في هذه المؤسسات.

وعلى هذا فعلى البلدان المتقدمة تمويل مراكز بحوث مستقلة عن المنظمات الاقتصادية الدولية في الدول النامية من أجل مساعدتها في صياغة استراتيجيات ومواقف، فضلاً عن اعتماد استراتيجية الإفصاح المالي والشفافية لدى هذه المؤسسات المالية الدولية.

٢ - أظهرت الأزمة الراهنة ضرورة وأهمية إعادة النظر في النظام الرأسمالي الاحتكاري وسياساته الاقتصادية والمالية التي قادت إلى الأزمة، فإن الضرورة والأهمية تبدو ملحّة لإعادة النظر في النظام المالي الاقتصادي العالمي، الذي انفردت الولايات المتحدة بقيادته، وقاد إلى الاضطراب وعدم الاستقرار في أنحاء العالم كافة.

وهذا يتطلب إدخال التعديلات الضرورية على آليات عمل المؤسسات الدولية والقيام بإصلاح مؤسسي يواكب التغيير الحاصل، كما أن الضرورة أصبحت ملحّة من أجل إحكام سيطرة الشعوب على مواردها، وإعادة التوازن في توزيع الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية.

إلا أن ذلك يظل مرهوناً بعدم قيام ظروف تسمح بمغامرة عسكرية قد تؤدي إلى اشتعال حرب عالمية جديدة.

٣ - الحاجة إلى مراجعة المعايير المحاسبية الدولية لكي تكون أكثر قدرة على تجسيد القيمة العادلة للأصول العينية والمالية. ولا يكون ذلك إلا

بوضع معايير وقواعد محاسبية جديدة لتقويم الأصول، ولا تؤدي إلى تضخيمها بما يسمح بتفادي تضخيم الاستدانة عليها.

وهذا يقتضي العمل على توجيه الاهتمامات إلى قضايا تنظيم الرقابة على البنوك ونظم المحاسبة والمراجعة، وشفافية المعلومات المالية، والإدارة السليمة للمؤسسات.

٤ - تبين الأزمة المالية الراهنة أن معالجة القضايا العالمية هي أكبر من أن تترك لدولة أو مجموعة محدودة من الدول، وإنما تتطلب تحركاً جماعياً سيعمل على استلهاهم الحلول والبدائل من مختلف التجارب. وعلى الدول النامية عدم الانسياق الأعمى أمام الدعوات المنادية باعتماد أي إجراء ما لم يتم تشخيصه، وتحديد مدى ملاءمته وانسجامه مع أوضاعها الاقتصادية والثقافية.

٥ - ثبت بما لا يقبل الشك أن النظام النقدي الدولي (صندوق النقد الدولي أساساً) لم يعد قادراً على تحقيق أهدافه التي رسمها له مؤسسه وهي تأمين التوازن في الميزان الجاري للدول الأعضاء، وتسهيل عمليات التصحيح الهادئ والسلس عندما يكون حجم الخلل أساسياً ومستمراً.

في قناعتنا أن إصلاح النظام النقدي الدولي يجب أن يتم عبر استبدال صندوق النقد الدولي الحالي بمؤسسة دولية جديدة شبيهة بما كان اقترحه كينز سنة (١٩٤٣م)، أي اتحاد المقاصة الدولي (International Clearing Union) الذي تم تجاوزه لمصلحة الاقتراح الأمريكي بإنشاء صندوق النقد الدولي. ويفترض بالمؤسسة الجديدة أن تعمل استناداً إلى أسس العمل

المصرفي، كما أنه يفترض أن تنشئ عملة دولية جديدة كوحدة حسابية، وعلى الورق فقط وبكميات كافية لتأمين تغطية العمليات التجارية الدولية، بما فيها انتقال رؤوس الأموال.

والمبدأ الأساسي في عملها يكون في تعاملها المتساوي أو المتماثل مع الدول العاجزة والدول ذات الوفرة، أي أن الدولة التي تكون عاجزة تستعين بالمؤسسة الجديدة لتأمين السيولة الدولية المطلوبة مع دفع كلفة هذه الاستعانة، وكذلك الدولة ذات الوفرة (لن ندخل هنا في تقنيات وتفصيل عمل المؤسسة لأن ذلك يقع خارج نطاق هذه الرسالة، ولأن هنالك أكثر من طريقة لتأمين مبدأ المعاملة المتساوية) (Symmetrical).

أخيراً لا بد من التأكيد أن كوتا الدول الأعضاء في المؤسسة الجديدة يجب أن يصار إلى تحديدها من جديد وليس استناداً إلى ما هو قائم في صندوق النقد حالياً، بسبب تطور الأوضاع الاقتصادية لعدد كبير من الدول الأعضاء، أهمها الصين والهند والبرازيل وروسيا والدول النفطية ودول الأسواق الناشئة على العموم.



obeikandi.com

قائمة المصادر

القرآن الكريم

الكتب باللغة العربية:

- ١ - إبراهيم أحمد شلبي، أصول التنظيم الدولي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥م.
- ٢ - إبراهيم أحمد شلبي، التنظيم الدولي، بيروت، لبنان، ١٩٨٤م.
- ٣ - إبراهيم العيسوي، اللغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
- ٤ - د. إبراهيم شحاته، البنك الدولي والعالم العربي، منشورات دار الهلال، العدد (٤٧٤)، القاهرة، ١٩٩٠م.
- ٥ - د. أحمد أبو الوفا، منظمة التجارة العالمية والمنظمات المتخصصة والإقليمية (مع دراسة خاصة للمنظمة العالمية للتجارة)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ٦ - د. أحمد زكي يمانى وآخرون، الوطن العربي بين قرنين (دروس من القرن العشرين وأفكار من القرن الواحد والعشرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الخليج للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٧ - أسامة الخوري وآخرون، العرب وثورة المعلومات، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ٨ - د. إسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، ط١، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧م.

- ٩ - د. إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط ١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.
- ١٠ - أوليفر.س. كوكمس، الرأسمالية نظاماً، ترجمة ميسوري وإبراهيم كبة، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٣م.
- ١١ - باسيل يوسف، النظام الدولي الجديد، آراء ومواقف، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية العامة، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٢م.
- ١٢ - د. ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١م.
- ١٣ - د. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، ١٩٩٧م.
- ١٤ - جلال أمين، العولمة والتنمية العربية (من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي ١٧٩٨ - ١٩٩٨م)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
- ١٥ - جوزيف تشمبرلين، التعاون الدولي وتنظيمه، ترجمة (عبد الله العريان، القاهرة) نيويورك، دار المعرفة، ١٩٦١م.
- ١٦ - جوزيف سيفليتز، خبيات العولمة، ترجمة ميشال كرم، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٣م.
- ١٧ - حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٠م.
- ١٨ - د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة طبع.

- ١٩ - حسام عيسى، الشركات المتعددة القوميات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون سنة طبع.
- ٢٠ - د. حسن العطار، المنظمات الدولية، مطبعة شفيق، ط١، بغداد، ١٩٧٠م.
- ٢١ - د. حسن حنفي ود. صادق جلال العظم، ما العولمة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، مطابع سيكو، بيروت، ١٩٩٩م.
- ٢٢ - د. حسين كمال بهاء الدين «الوطنية في عالم بلا هوية» تحديات العولمة، دار المعارف، ٢٠٠٠م.
- ٢٣ - د. حميد الجميلي، المحتوى الأيديولوجي لمنظمة التجارة العالمية، رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي للعولمة النيولبرالية (العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي) بحوث ومناقشات ندوة بغداد (١٤ - ١٦ نيسان ٢٠٠٢م)، ج٣، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة طبع.
- ٢٤ - د. حميد الجميلي، دراسات في اقتصاديات الغات، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، ط١، آفاق عربية، بغداد، ١٩٩٨م.
- ٢٥ - خليل إسماعيل الحديثي، المعاهدات غير المتكافئة المعقودة وقت السلم، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨١م.
- ٢٦ - د. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث - سلسلة عالم المعرفة - رقم ١١٨ - أكتوبر ١٩٨٧م.
- ٢٧ - زين العابدين عبد الناصر ود. صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الثقافة الجامعية، ١٩٩٦م.

- ٢٨ - د. سامر مظهر فنطججي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة العربية، دمشق، ٢٠٠٨م.
- ٢٩ - سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين دار وائل، ط١، عمان، الأردن، ٢٠٠٣م.
- ٣٠ - سمير أمين وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
- ٣١ - شاهين عكاب سالم، الصيرفة (بحوث وتطبيقات) ط١، مطبعة نون، سوريا، ٢٠٠٨م.
- ٣٢ - شريف دلاور، الاقتصاد المصري والعولمة، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٣٣ - شيريل بيار، البنك الدولي (دراسة نقدية)، ترجمة أحمد فؤاد بلع، دار سينا للنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٤م.
- ٣٤ - صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، مطبعة الفرح، ط٢، بغداد، ٢٠٠٦م.
- ٣٥ - صادق راشد الشمري، عمليات التمويل والاستثمار في الصناعة المصرفية الإسلامية، مطبعة الفرح، ط١، بغداد، ٢٠٠٨م.
- ٣٦ - د. صلاح الدين حسن السيبي، قضايا اقتصادية معاصرة (الأزمات المالية والاقتصادية العالمية) ط١، مطبعة أبناء وهبة محمد حسان، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- ٣٧ - د. صلاح عبد البديع شلبي، التدخل الدولي ومأساة البوسنة والهرسك، ط١، ١٩٩٦م.
- ٣٨ - طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، ٢٠٠٠م.
- ٣٩ - عبد الباسط عبد المعطي، العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن

- العربي، مركز البحوث العربية (الجمعية العربية لعلوم الاجتماع)،
١٩٩٨ م.
- ٤٠ - عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة والعولمة السياسية، من كتاب
العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،
ط٣، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣ م.
- ٤١ - عبد العزيز سرحان، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت،
١٩٩٠ م.
- ٤٢ - د. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات عمل منظمة التجارة
العالمية، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٥ م.
- ٤٣ - عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي
للإنشاء والتعمير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٦ م.
- ٤٤ - د. عبد الواحد الفار، المصلحة الدولية المشتركة كأساس لتطوير النظام
الاقتصادي الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥ م.
- ٤٥ - د. علي إبراهيم، التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف، دار النهضة
العربية، بيروت، ١٩٩٧ م.
- ٤٦ - علي إبراهيم يوسف، منظمة التجارة العالمية، دار النهضة العربية،
بيروت، ١٩٩٧ م.
- ٤٧ - علي حسين الجابري وآخرون، العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة،
بغداد، ١٩٩٩ م.
- ٤٨ - د. علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، ط١٧، مطبعة المعارف،
الإسكندرية، ١٩٩٧ م.
- ٤٩ - عمرو محيي الدين، المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة
العولمة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٧ م.

- ٥٠ - غسان الجندي، قانون المنظمات الدولية، مطبعة التوفيق، عمان، الأردن، ١٩٨٧م.
- ٥١ - فلح سعيد جبر، انعكاسات العولمة وتحرير التجارة على الصناعة العربية، من كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (١٤ - ١٦ نيسان ٢٠٠٢م)، ج ٣، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة طبع.
- ٥٢ - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، ١٤٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠م.
- ٥٣ - د.كمال مجيد العولمة والدولة Wood stock publishing ودار الحكمة، ط ١، لندن، ٢٠٠٢م.
- ٥٤ - ماري فرانس ليريتو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة الدكتور هشام متولي، دمشق، دار طلاس، ط ١، ١٩٩٣م.
- ٥٥ - محسن أحمد الخضري، مقدمة في فكر وإدارة وعصر واقتصاد اللادولة، ط ١، جمعية النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٥٦ - د. محسن الشيشكلي، الوسيط في القانون الدولي العام، ج ١، منشورات الجامعة الليبية، بنغازي، ١٩٧٢م.
- ٥٧ - محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م.
- ٥٨ - د. محمد بن سعيد بن سهو أبو زعرور، العولمة (الخيار البديل)، دار البيارق، عمان، الأردن، بدون طبعة.
- ٥٩ - د. محمد حافظ غانم، مبادئ القانون الدولي العام، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، ١٩٦٧م.

- ٦٠ - محمد حسين الفلاحى، سلام أخطر من حرب (خطاب العولمة)، ط ١، المغرب للطباعة والتصميم، بغداد ٢٠٠١م.
- ٦١ - د. محمد سامى عبد الحميد ود. مصطفى سلامة حسين، القانون الدولي العام، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٦٢ - محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.
- ٦٣ - د. محمد سعيد الدقاق ود. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة.
- ٦٤ - د. محمد صبحى الأتربى، مدخل إلى دراسة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسية، دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، ١٩٧٧م.
- ٦٥ - د. محمد طلعت الغنيمى، الأحكام العامة في قانون الأمم، دراسة في الفكر الشيوعى والرأسمالى، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة طبع.
- ٦٦ - د. محمد طلعت الغنيمى، الغنيمى في التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٤م.
- ٦٧ - د. محمد طلعت الغنيمى، الوجيز في القانون الدولي (النظرية العامة)، ط ٣، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٣م.
- ٦٨ - د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ٦٩ - محمد عبد العزيز الشناوي، أوروبا في مطلع العصور الحديثة، بلا ناشر، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ٧٠ - محمد مستجيد مصطفى، ترجمة لكتاب عولمة الفقر، كتاب سطور العاشر، ط ٢، ٢٠٠٠م.

- ٧١ - د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية، الدار الجامعية، بدون طبعة، بيروت.
- ٧٢ - معن عبد القادر آل زكريا، مديات تأثير العولمة في تراتبية نظام القانون الدولي للاقتصاد، ط١، دار الصقر للطباعة والنشر، العراق، ٢٠٠٥م.
- ٧٣ - منصور علي ناصيف، التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول، ج ١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م.
- ٧٤ - د. نسيم الخوري، الإعلام العربي وانحياز السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٥م.
- ٧٥ - د. نيلسون أروجودي دي سوزا، العولمة هي الاسم الجديد للاستعمار، من كتاب العولمة في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (١٤ - ١٦) نيسان، ٢٠٠٢، ج ٢، بيت الحكمة، بغداد، بدون سنة طبع.
- ٧٦ - د. نيلسون أروجواي دي سوزا، انهيار الليبرالية الجديدة، ترجمة جعفر على السوداني، بيت الحكمة، ط١، مطبعة إبداع، بغداد، ١٩٩٩م.

الرسائل:

- ١ - إسراء يوسف ذنون النعيمي، تصميم نظام تكاليف للمصرف العراقي الإسلامي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠١م.
- ٢ - د. جمعة سعيد سرير الزوي، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، ١٩٩٨م.
- ٣ - خلف رمضان الجبوري، أعمال الدولة في ظل الاحتلال، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م.
- ٤ - رياض صالح عبد الحافظ، أزمة الديون ودور المنظمات الدولية في

- علاجها في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ١٩٩٣م.
- ٥ - سراء سالم داؤد الجرجوسي، الأزمات المالية العالمية، قياس ومحاسبة لأزمات مالية في بلدان عربية مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م.
- ٦ - شيماء وليد عبد الهادي البواب، مخاطر العمل المصرفي، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٧م.
- ٧ - طالب عبد صالح الدليمي، دور الشركات متعددة الجنسية في المشروعات العربية الدولية المشتركة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٣م.
- ٨ - طلعت جواد لحي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات المتعددة الجنسية، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م.
- ٩ - د. طلعت جواد لحي الحديدي، مبادئ القانون الدولي العام والعولمة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠١م.
- ١٠ - عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، رسالة دكتوراه، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.
- ١١ - عماد خليل إبراهيم الحديدي، حقوق الإنسان في ظل العولمة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٤م.
- ١٢ - فراس علي حسين الجبوري، أشخاص القانون الدولي العام في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٣م.

- ١٣ - فيصل بن محمد التيجاني، الأمم المتحدة في ظل العولمة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠١م.
- ١٤ - د. محمد يونس يحيى الصائغ، المركز القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م.
- ١٥ - د.مراد جابر مبارك السعداوي، مصير مبدأ السيادة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- ١٦ - معن عبد القادر آل زكريا، عولمة المنظمات الاقتصادية الدولية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ٢٠٠٥م.
- ١٧ - مهدي غالب حسن المقرري، آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية اليمنية في ظل العولمة للفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠م)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٠٢م.
- ١٨ - وسام كلاكش، صندوق النقد الدولي والأزمة النقدية في جنوب شرق آسيا، رسالة دبلوم الدراسات العليا في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الثاني، الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١م.
- ١٩ - د. ياسر خضر الحويش، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م.

البحوث:

- ١ - د. أحمد صدقي الدجاني، تعقيب على بحث السيد ياسين في مفهوم العولمة والمنشور ضمن ندوة العرب والعولمة، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

- ٢ - إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، ٢٠٠٨م.
- ٣ - بعض المسائل الاقتصادية في الأقطار النامية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، العدد (١٦)، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ومركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، ١٩٨٠م.
- ٤ - جلال أمين، العرب والعولمة، ندوة العرب والعولمة، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- ٥ - جلال أمين، العولمة والدولة، بحث منشور ضمن ندوة العرب والعولمة، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٦ - جوستاف ماسيا، كيف نواجه العولمة (ترجمة بسمة بربري) بحث مقدم إلى المؤتمر القومي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ٧ - دليل دوائر الأعمال إلى النظام التجاري العالمي، ط٢، مركز التجارة العالمية، أمانة الكومنولث، جنيف، ١٩٩٩م.
- ٨ - صباح ياسين علي في تعقيبه على بحث السيد ياسين والموسوم ب في مفهوم العولمة والمنشور ضمن ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ٩ - د.طلال كداوي، نظرة تحليلية للأزمة المالية الحالية، بحث ألقى في الندوة العلمية الثالثة التي أقامها مصرف الموصل للتنمية والاستثمار خلال الفترة من ٢٨ - ١٩ نيسان ٢٠٠٩م.
- ١٠ - عبد المنعم محمد الطيب، الاقتصادات العربية والعولمة والبدائل المطروحة، ورقة عمل مقدمة إلى المائدة المستديرة للأساتذة العرب، ليبيا.
- ١١ - د. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات، من

كتاب العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،
٢٠٠٠م.

الدوريات:

- ١ - د. إبراهيم أبراش «في عصر العولمة تجدد تساؤلات عصر النهضة» (العرب وتحديات عصر النهضة)، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٩)، العدد (٣٣٧)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- ٢ - د. إبراهيم العناني، منظمة التجارة العالمية، مجلة الأمن والقانون، كلية شرطة دبي، السنة (٤)، العدد (١)، ١٩٩٦م.
- ٣ - د. إبراهيم عبد الكريم الغازي، السيادة دلالتها وإسنادها، مجلة القانون والاقتصاد، السنة (٣)، العدد (٥ - ٦)، هيئة القانون والاقتصاد، جامعة البصرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٧١م.
- ٤ - أحمد بن بله، العولمة تنمة للنظام الاستعماري الرأسمالي، مجلة الحكمة، السنة (٤١)، العدد (٢١)، بيت الحكمة، مطبعة الزمان، بغداد، ٢٠٠١م.
- ٥ - د. إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٠)، العدد (٢٢٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ٦ - إلياس سابا، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣١)، العدد (٣٦٠)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- ٧ - برهان غليون، الوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين: تحديات كبيرة وهمم صغيرة، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢١)، العدد (٢٤٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨م.
- ٨ - بطرس بطرس غالي، نحو دور أقوى للامم المتحدة، مجلة السياسة

- الدولية، العدد (١١١) مؤسسة الأهرام، مطبعة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٣ م.
- ٩ - بهجت محمد أبو النصر، التحول في دور الدولة وإعادة اكتشاف الحكومة، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، السنة (١٤)، العدد (٢٤)، بدون ناشر، القاهرة، ٢٠٠٢ م.
- ١٠ - تقي عبد سالم العاني، الثورة التكنولوجية ودورها في العولمة الاقتصادية، مجلة اليرموك، العدد (٥٧)، تصدر عن دائرة العلاقات العامة، مطبعة جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٧ م.
- ١١ - د. جلال أمين، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢١)، العدد (٢٣٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨ م.
- ١٢ - جهان سليم، عولمة الثقافة واستراتيجيات التعامل معها في ظل العولمة، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد (٢٩٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣ م.
- ١٣ - حفيظ الرحمن الأعظمي، كيف ندرس التاريخ الإسلامي في ظل العولمة الثقافية، مجلة آفاق الثقافة والتراث، السنة (١٥)، العدد (٦٠)، مركز طعيمة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ٢٠٠٨ م.
- ١٤ - حكيمة بو بعيو، واقع العولمة وأبعادها (دراسة في المتغيرات) مجلة المعرفة، السنة (٤٦)، العدد (٥٢٤)، وزارة الثقافة، مطابع وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٧ م.
- ١٥ - د. حميد نفل النداوي «العولمة ومستقبل الدولة الوطنية في الوطن العربي»، مجلة السياسة الدولية، السنة (١)، العدد (١)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥ م.

- ١٦ - خالد سعد زغلول، العولمة والتحديات الاقتصادية وموقف الدول النامية.
- ١٧ - خزعل الجاسم، الأزمة النقدية الدولية المعاصرة، مجلة آفاق اقتصادية، السنة (٤)، العدد (١٥)، قسم البحوث والدراسات في اتحاد غرف الصناعة والتجارة، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٨٣م.
- ١٨ - خليل محمد شهاب الجبوري، العولمة وأثرها على الأمن الاقتصادي العربي، مجلة السياسة والدولية، السنة (١)، العدد (١)، مجلة كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٥م.
- ١٩ - د. رواء زكي يونس الطويل، تركيا وصندوق النقد الدولي، مجلة دراسات إقليمية، السنة (٥)، العدد (١٢)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨م.
- ٢٠ - د. رواء زكي يونس الطويل، ثورة المعلوماتية بين النهوض والتبعية مجلة آداب الرافدين، العدد (٣/٤٤)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦م.
- ٢١ - د. رواء زكي يونس الطويل، دور صندوق النقد الدولي في القرار السياسي، مجلة متابعات إقليمية، السنة (٥)، العدد (٢)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨م.
- ٢٢ - د. رياض المومني، صندوق النقد الدولي وأزمة المديونية العالمية، مجلة اليرموك، العدد (٢٧)، دار العلاقات الثقافية العامة، مطبعة جامعة اليرموك، ١٩٨٩م.
- ٢٣ - د. سالم توفيق النجفي، البعد الواحد للرأسمالية المعاصر، مجلة دراسات اقتصادية، السنة (٣)، العدد (٢)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١م.
- ٢٤ - د. سالم توفيق النجفي، متضمنات النظام الاقتصادي الدولي الجديد،

- المنهج الاقتصادي للعولمة، مجلة دراسات اقتصادية، السنة (١١)، العدد (٣)، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠م.
- ٢٥ - د. سعيد الصديقي، العولمة وآفاق المستقبل في الوطن العربي، هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد (٢٩٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- ٢٦ - سعيد النجار، التطورات الجديدة في النظام المالي الدولي، مجلة مصر المعاصرة، السنة (٧٨)، العددان (٤٠٩ - ٤١٠)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٧م.
- ٢٧ - سلطان بلغيث، العولمة بين معزوفة الخطاب وصدمة الواقع، مجلة المعرفة، السنة (٤٤)، العدد (٥١)، وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٥م.
- ٢٨ - د. سميحة السيد فوزي، ظاهرة الشركات دولية النشاط والدول النامية، مجلة مصر المعاصرة، السنة (٨٠)، العددان (٤١٥ - ٤١٦)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٩م.
- ٢٩ - سمير إبراهيم حسن، الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق، المجلد (١٨)، العدد (١)، مطابع دار البعث، دمشق، ٢٠٠٢م.
- ٣٠ - صلاح الدين أحمد حمدي، السيادة واللامساواة في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مجلد (٣)، العددان (١ - ٢)، كلية القانون والسياسة، بغداد، دار آفاق عربية للنشر، ١٩٨٤م.
- ٣١ - د. طلال عبد المعطي مصطفى، العولمة والدولة، مجلة المعرفة السنة (٤٥)، العدد (٥١٣)، وزارة الثقافة، مطابع وزارة الثقافة، سوريا، ٢٠٠٦م.

- ٣٢ - د. عامر عبد الفتاح الجومرد، السيادة، مجلة الرافدين للحقوق، العدد (١)، جامعة الموصل، ١٩٩٦م.
- ٣٣ - عباس غالب الحديثي، صندوق النقد الدولي أداة لصنع التبعية والهيمنة، المجلة الثقافية، العدد (٥١)، الجامعة الأردنية، مطبعة الجامعة الأردنية، ٢٠٠٠م.
- ٣٤ - د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، الإسلام والعولمة (مظاهر الصراع والسيادة، مجلة الرافدين للحقوق، العدد (٣)، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٢م.
- ٣٥ - د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، وأ. فائز صالح محمود: العولمة وتحديات المصير العربي، مجلة الرافدين للحقوق، العدد (١٠)، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠١م.
- ٣٦ - عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار والرفض، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٤)، العدد (٢٧٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.
- ٣٧ - عبد الحميد خضر الصافي، تطور التجارة الدولية (١٩٧٤ - ١٩٨٦م) الكات من التبادل الحر إلى مبدأ الحماية، مجلة النفط والتنمية، السنة (١٢)، العدد (١)، (١٢) دار الثورة للصحافة والنشر، العراق، ١٩٨٧م.
- ٣٨ - عبد الخالق عبد الله، ست أطروحات حول كيفية التعامل مع العولمة، مجلة البحرين الثقافية، السنة (٧)، العدد (٢٦)، تصدر عن وزارة شؤون مجلس الوزراء والإعلام، دولة البحرين، ٢٠٠٠م.
- ٣٩ - عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام والعولمة، مجلة الأجيال، العدد (١)، نقابة المعلمين، بغداد، ٢٠٠٢م.

- ٤٠ - د. عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٤٦)، ٢٠٠٦م.
- ٤١ - عبد الوهاب شمام، البلدان النامية والنظام الاقتصادي العالمي الراهن، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (١٠)، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٨م.
- ٤٢ - عثمان سلمان غيلان، دور الدولة الاقتصادي، دراسة في الفلسفة الدستورية للدولة في المجال الاقتصادي، مجلة القانون المقارن، العدد (٤٩)، تصدر عن جمعية القانون المقارن العراقية، العراق، ٢٠٠٧م.
- ٤٣ - د. عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٤٥)، ٢٠٠١م.
- ٤٤ - عماد الشربيني، موقف المشرع المصري من المشروعات متعددة القوميات، مجلة مصر المعاصرة، السنة (٧١)، العدد (٣٨٠)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٠م.
- ٤٥ - د. غازي محمد الطائي وأحمد إبراهيم منصور، التجارة العالمية وآثارها الاقتصادية في الدول النامية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤م.
- ٤٦ - غالب أبو مصلح، أمريكا وأزمة النظام الاقتصادي العالمي، مجلة شؤون الأوسط، السنة (١٨)، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- ٤٧ - د. كاظم جاسم العيساوي، العولمة وانعكاساتها على التنمية في الدول النامية، مجلة الآفاق، السنة (٢)، العدد (٥)، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن، ٢٠٠١م.

- ٤٨ - كليب سعد كليب، اقتصاد المعرفة والأمن الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٢٦)، العدد (٢٩٣) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
- ٤٩ - كوفي عنان، قمة الألفية، مجلة دراسات دولية، العدد (٦٧)، جمعية الدراسات الدولية، تونس، ٢٠٠٠م.
- ٥٠ - ماجد عبد الله المنيف، النفط والعولمة الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، مؤسسة الأهرام، مطبعة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- ٥١ - محمد خالد الشياب، العولمة والثقافة الوطنية، مجلة راية مؤته، المجلد (٤) العدد (٢)، جامعة مؤته، مطابع الدستور التجارية، الأردن، ٢٠٠٠م.
- ٥٢ - محمد دحام العزاوي، «عرض ونقد وتحليل لكتاب (مستقبل العولمة)»، جريدة الثورة العراقية، العدد (٩٨٣)، العراق، ١٩٩٩م.
- ٥٣ - محمد زكي شافعي، صندوق النقد الدولي، مجلة القانون والاقتصاد، السنة (٢٣)، العدد (١ - ٢)، كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٣م.
- ٥٤ - د. محمد سعد سماحة: العولمة والعولمة البديلة، مجلة النور الأردنية، العدد (٨٥)، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩٨م.
- ٥٥ - محمد صالح المسفر، النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، العدد (٨)، الدوحة، ١٩٩٦م.
- ٥٦ - محمد عبيد الله، العولمة والهوية الثقافية، مجلة راية مؤته، مجلد (٤)، العدد (٢)، جامعة مؤته، مطابع الدستور التجارية، الأردن، ٢٠٠٠م.
- ٥٧ - د. محمد مراد، الرأسمالية من التطور إلى الأزمة، خلفيات الأزمة المالية

- الراهنه، مجلة شؤون الاوسط، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨م.
- ٥٨ - محمد مظفر الأدهمي، العولمة والهوية الثقافية، مجلة آفاق عربية، السنة (٢)، العدد (٣)، دار الشؤون الثقافية، وزارة الثقافة، بغداد، ١٩٩٧م.
- ٥٩ - محمد نعمان جلال، العولمة والخصائص القومية والمقتضيات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٥)، مؤسسة الأهرام، مطبعة مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ٦٠ - مزاحم العاني، «هي رسملة وليست عولمة» جريدة الإعلام العراقية، العدد (١٢٠)، العراق، ٢٠٠٠م.
- ٦١ - منير الحمش، الأزمة المالية والاقتصادية الراهنه، بين التفسير المالي والاقتصادي والتحليل السياسي والثقافي، مجلة شؤون الأوسط، العدد (١٣٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، حمراء، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨م.
- ٦٢ - د. منير الحمش، الأزمة المالية العالمية ومصير النظام الرأسمالي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٣٢)، العدد (٣٦٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م.
- ٦٣ - ناصر عبيد الناصر، العولمة ومنظمة التجارة العالمية إلى أين، من كتاب العولمة وأثرها في الاقتصاد العربي، بحوث ومناقشات ندوة بغداد (١٤) - (١٦) نيسان ٢٠٠٢م، ج٣، بيت الحكمة، دار الشؤون الثقافية العامة، بدون سنة طبع.
- ٦٤ - ناظم محمد نوري الشمري، التطور الاقتصادي الفكري والبنوي للنظام الرأسمالي في القرن الحالي، مجلة الحكمة، السنة (١)، العدد (١)، بيت الحكمة، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٨م.
- ٦٥ - نجدت صبري عقراوي، البلدان النامية والمشروعات الاقتصادية الدولية

- المشتركة، مجلة النفط والتنمية، السنة (الأولى)، العدد (٣)، دار الثورة للصحافة والنشر، مطابع دار الثورة، بغداد، ٢٠٠٠م.
- ٦٦ - نزيرة الأفندي، الاعتماد المتبادل لمجابهة العولمة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤١)، مؤسسة الأهرام، مطبعة الأهرام، القاهرة ٢٠٠٠م.
- ٦٧ - د. هالة مصطفى «العولمة... دور جديد للدولة»، مجلة السياسة الدولية، السنة (٣٤)، العدد (٣٤)، مؤسسة الأهرام، مطبعة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ٦٨ - د. هيل عجمي جميل، الأزمات المالية (مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان عربية مختارة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (١٩) العدد (١)، جامعة دمشق، مطابع دار البعث، سوريا، ٢٠٠٣م.
- ٦٩ - يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٥٨)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- ٧٠ - يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية الأسباب والنتائج المستخلصة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩م.

المصادر الأجنبية:

- 1 -Bleacher (samuel),un,ibrd,adilemma of functionalism,inti.org,1970,vol.xxiv,no.1
- 2 -Blouch (Roy) the world Bank group, in,I.org,1968,vol.xx11

- 3 -Bunce (Valerie),the Elusive peace in the Former Yugoslavia,cilj,1995, vol.28,pp.709 - 715.
- 4 -charles R.morris,the trillion meltdown: Easy money high rollers,and the great credit crash (new york: public affairs,2008,p.64
- 5 -Charles tilly,capital and European states,AD 990 - 1990 (cambridge, MA: basil Blackwell,1990); david strang «anomaly and commonplace in European political Expansion ;Realist and institutional accounts,» international organization ,vol.45,no (spring 1991), p.p 143 - 162,and spruyt,the sovereign state and Its competitors ;an analysis of systems change.
- 6 -David a.lake, «beyond anarchy ;the importance of security institutions,» international security ,vol.26 (2001), p.p.129 - 160.
- 7 -Des jardins,etudes economiques,«Crise financiere ; pasla premiereet pasla derniere,» p.4
- 8 -«Economists considered that the decentralization of policy - making amongst Yugoslav republics that had occurred during the early 1980 was responsible for Yugoslav s weak macroeconomic control»
- 9 -Eric Gundlach, the economic growth of nations in the

Twentieth century, colledian of receut gormau studies vol, institute for scientific cooperation, tubingen, 1999, p 9 - 10

10 -Enrica Detragiache & Antonio spilimbergo, (2001), «Grisis and liquidity: Evidence and Interpretation» international Monetary fund, working papers wp /01/2.

11 -Fawcett, the international monetary fund and international. low, by il, 19, 4, vol 4

12 -Jeffrey frankela & Andrew k.ros (1996, "Currency grashes in Emerging Markets: An Empirical Treatment, journal of international Economic, vol.41, November.

13 -John Maynard Keynes, the general theory of Employment, interest and Money (New york: Harcourt, Brace, 1936).

14 -IMF (1995) internation capital Markets, international monetary Fund, Wasington.

15 -Kame (Michael g, promoting politing rights to protect the environment, yjil, 1993 vol.18, no 1

16 -Kishore mahbubani, the new asian hemisphere: the irresistible shift of global power to the East (new york: public Affairs, 2008, p.p125 - 126.

17 -Krasner, Stephen. «approaches to the state ;alternative conceptions and historical dynamics.» comparative politics vol.16, 1993, pp.223 - 246.

18 -Mayall (james) the sanctions problem in international eco-

- economic relations: reflection in the light of recent experience, *Int. Aff.*, 1984, vol 60 no.4
- 19 -Michel gamdessus,(1999),the financial Crises in the developing markets,*IMf survey* vol.28,No.4,February 2 - 4
- 20 -M.waters,Globalization,London,routledge,p.98.
- 21 -(M) the emerging right to democratic governance,*Ajil*,1992,vol.86
- 22 -Orford (Anne) Locating the international ;Military and Monetary intervention after the cold war,*hil*,1997,vol 38,no.2
- 23 -Patriek Daillier,Alain pellet,*Droit international public*,librairie general de droit de jurisprudence,paris,1999,01k20,.
- 24 -Robert Boyer,mario Dehoveet Dominique plihon,les crises financiers,les rapports duconseil danalyse economique,50 (paris: ladocumentation fransaise,2004),p.15.
- 25 -Robert Kagan, the Return of history and the end of dreams (new york: knopf,2008) p.p3 - 53
- 26 -Roland robrtsn, Global culture: Nationalism, Globalization and modernity: theory culture and society (London,- Newbury.park pub,1990,pp.15 - 30).
- 27 -Soros the new paradigm for financial markets: the credit crisis of 2008 and what it means.p. 143.
- 28 -Tomas Fredman,the Globalization poverty.impacts of Lmf

and World nova Scat ion zed Books Ltd,London and new
Jeisey,1996,p421.

29 -U.N multinational corporation in World development
(new York,1970) p.4

30 -Walter lafeeber,the american age; US foreign policy at
home and abroad,1750 to the present, 2 nd ed (new
york:Lw.w.norton,1994),p..242.

31 -Williams (Marc),international economic organization and
the third world, new york harvester.wheotsheaf, 1994.

32 -Weiss,the myth of powerless state; governing the economy
in a global Era,p. xii

شبكة المعلومات الدولية:

١ - إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية،
الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، على الرابط
التالي:

www.alRiyad.com

٢ - إدارة العلاقات الخارجية بصندوق النقد الدولي، ما هو صندوق
النقد الدولي على الرابط التالي:

www.imf.org

٣ - أشرف محمد دوابة، الأزمة الاقتصادية العالمية، على الرابط
التالي:

www.Kantakji.com

- ٤ - جريدة الرياض، نشأة منظمة التجارة لعالمية على الرابط التالي :
www.al Riyad.com, 2005
- ٥ - حسين حسين شحاته، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، على الرابط التالي :
www.Islam house.com
- ٦ - صلاح بن فهد الشلهوب، المصرفية الإسلامية ومواجهة الأزمات، على الرابط التالي :
www. aljazeera.com
- ٧ - عبد اللطيف الهميم، الأزمة المالية العالمية والبديل الثالث سقوط الرأسمالية، على الرابط التالي :
www.Iraqisg.org
- ٨ - عبد الله بن جبر العتيبي، العولمة وسيادة الدولة الوطنية، بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي :
Gmail.com@ www.Abdullah 1520
- ٩ - محمد ولد عبد الدائم، انتقادات منظمة التجارة العالمية على الرابط التالي :
www. aljazeera.com
- ١٠ - نورة عبد الرحمن اليوسف، أسباب الأزمة المالية العالمية على الرابط التالي :
www.aiaswaq.net

